فكرة التسامح
(قراءة في مفهومها وحدودها وابعادها)

أ.م.د احسان عبد الهادي النائب

كلية القانون والسياسة- جامعة السليمانية

المقدمة

يعدالتسامح من أهم ركائز بناء المجتمع الديمقراطي، لما يمتلكه من مفاهيم تتعلق بالحريات الفردية والجماعية، وبناء مجتمع مدني فعال يسهم في بناء الدولة المدنية. كما ان التسامح مرتبط بفكرة حقوق الانسان الاساسية وضمانها وحمايتها، من حيث انه يساعد على احترام حقوق الآخرين من اجل العيش بسلام، فضلا عن تحقيقه للسلم الاهلي والاستقرار السياسي والاجتماعي ، من خلال الاعتراف بتعدد الثقافات مع الابقاء على وحدة المجتمع. وتكمن اهمية الموضوع في ان نشر ثقافة التسامح تؤدي الى بناء قواعد وترسيخ قوانين لبناء الدولة المدنية وقيام مجتمع يضمن حقوق المختلفين وضمان التعددية وبناء المجتمع الديمقراطي المتضمن للحرية والمساواة والعدالة.

جاءت إشكالية البحث (موضوع البحث) لتوضح الاسئلة: ما معنى التسامح؟ ماهي دلالاته؟ ماهي قضيته؟ ماهي حدوده؟ وماهي ابعاده ؟. ومن اجل الاجابة على هذه الإشكالية جاءت فرضية البحث والتي مفادها: ان التسامح يعزز من الاندماج ، واحترام الآخر وقبول الاختلافات داخل المجتمعات، كما يعد ركيزة اساسية لإقامة علاقة ايجابية بين المجتمع والسلطة وقيام المجتمع المفتوح يسمح بالتعايش السلمي وبناء الدولة المدنية. وقد تطلب الخوض في هذه الإشكالية إستخدام عدة منهجيات للبحث، منها: المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، والمنهج التحليلي.

ومن اجل تسليط الضوء على موضوع البحث سيجري توزيعه على مبحثين، نكرس المبحث الأول لبيان مفهوم التسامح، اما المبحث الثاني فقد خصصناه لبيان حدود التسامح وابعاده، وسندرج في خاتمته ابرز ما سوف ينبع منه من استنتاجات.

المبحث الأول: مفهوم التسامح :

أن النقاش حول العالم الحقيقي للحرية ، كثيراً ما يتمركز على فكرة التسامح. إن التسامح مثل اخلاقي، وفي الوقت نفسه هو مبدأ اجتماعي. فمن ناحية هو يمثل هدف الاستقلال الشخصي ، لكنه من ناحية اخرى ينشئ مجموعة من القواعد عن كيفية تفاعل البشر مع بعضهم البعض. وفي هذا المبحث سوف نتطرق في مطلبه الاول الى معنى التسامح ، وفي مطلب الثاني الى قضية التسامح.

المطلب الاول: معنى التسامح و دلالته

تملك اللغة الانكليزية كلمات ثلاث: " Toleration" و " Tolerance" و " Tolerantionsim". وقد حاول بعض الكتاب التمييز بين هذه الكلمات بما يتيح لهم تعيين الاوجه المختلفة من التسامح. فتم اقتراح كلمة " Tolerance" -والتي تعنينا في بحثنا هذا - لوصف فعل التسامح أو ممارسته ، مع ملاحظة ان هذه الكلمة وجدت تأريخياً قبل كلمة " Toleration" والتي بدورها تعني في الاستعمال العادي ، فعل ممارسة التسامح (الميل الى ان يكون المرء متسامحاً) ، أي لوصف المبدأ والقائل بأن على المرء أن يكون متسامحاً. اما اذا اريد استعمال تعبير آخر فيتم استخدام كلمة "Tolerantionsim". ويتضمن قاموس اكسفورد الانكليزي عبارتي " Toleration" و "Tolerance" في معاني متداخلة في بعض الاحيان ، ومختلفة في احيان اخرى. والحقيقة ان كلمة "Tolerance" هي الاكثر شيوعاً[1].

عند تأمل عبارة " سياسة التسامح الديني " التي قدمها قاموس المورد ، بوصفها الترجمة العربية لكلمة "Toleration" ، نجد ان القاسم المشترك بين الكلمة الانكليزية و ترجمتها العربية ، ضئيلاً جدا. فالأختلاف بينهما يبدأ في الجذور ، فكلمة "Toleration" مشتقة في الاصل من الجذر اللاتيني "Tolerare" والذي يعني "التحمل". بمعنى أن الفكرة الاساسية المتضمنة هنا هي فكرة التحمل ، المعاناة، أو التعايش مع شيء لا يحب في الحقيقة ، أو يمكن أن يعد لا أخلاقيا ، بل وربما شراً بصورة من الصور ، والحال أن التسامح ، بمعناه الانكليزي ، اذ احتوى هذه المعاني ، يصبح امراً قابلاً للإدانة. بينما ان كلمة التسامح العربية مشتقة من "سَمَحَ " ، والجذر العربي هنا يستخدم ايضاً لإحتواء فكرة المرونة، وفكرة ترك الامور تمر، والتساهل في خلاف من الخلافات، بل والتنازل لشخص من الاشخاص كتعبير عن

[1]) بيتر ب. ليكولسون ، التسامح كمثال اخلاقي ، في (سمير الخليل وآخرون ، التسامح بين شرق وغرب) ، ترجمة ابراهيم العريس، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٢، ص ٢٨-٢٩.

التهذيب([1]).وكذلك من صفاته التساهل والعفو و الحلم، وعلى وفق هذه المعاني كانت تتم المسامحة بين الجماعات المختلفة ، ويعد التسامح بهذا المعنى ، مبدأ انساني وفضيلة اخلاقية وينم عنه حسن الخلق الذي حثت كل الاديان عليه ([2]).

وهناك رأي يرى ان مفردة التسامح تحتاج الى اكثر من فقرة لتبيان محتواها، وجوهر مدلولها. تعود كلمة "Tolerance" في جذورها الى معنى " التحمل " و "الصبر" ، وهذا يدل في معناه على ضرورة الصبر على الآخرين وتقبلهم كما هم ، وان من حقهم ان يكونوا كما هم عليه ، وبذلك كانت افضل ترجمة هي التحمل والمداراة([3]). وهناك من يرى أن التسامح هو التساهل، إذ تقول تسامح في حقه اي احتمل إنتقاصه، والسماح في الرأي هو الموافقة على اعلانه وإن كان معارضاً والسماحة في السياسة هي اللين، والمسامحة المساهلة، وكثر السماح، وترك ما يجب تنزُها ([4]).

بينما يرى آخرون ان ترجمة كلمة "Tolerance" الى التساهل ، هي ترجمة ليست مناسبة ، لأن ذلك يعني ترك الآخرين لحالهم وعدم الاكتراث لمعتقداتهم وممارساتهم ، فالذي يتساهل لا يبالي لما يقوله ويفعله الآخرون. وبهذا لا يمكن للتساهل ان يحمل معنى حقوقياً - سياسياً ، يلاحظ فيه الإهتمام بحقوق الآخرين. اما التحمل والمداراة فانهما مفهومان ينمان تقييد الذات ، فالانسان الذي يتحمل ويصبر (يتسامح) انما يقييد الذات ويرسم لـ نفسه حدوداً مقابل الآخرين ، انه يشعر بوجودهم و يعترف بهم رسمياً ، فالتحمل يثير الاسئلة من قبيل: من هو الآخر ؟ وماذا يقول ؟ وماذا يفعل ؟... الخ.

فلا يكون تحمل الآخرين حقيقياً ، الا حينما لا يزعم الانسان الذي يمارسه ان كل الحقيقة بجانبه في مسألة معينة. وحينما يتأسس التسامح على هذه الدعائم والوعي ، يمكنه فعلا من الناحية السياسية والاجتماعية أن يشكل اساساً لحقوق الآخرين ([5]).

---

[1]) سمير الخليل ، التسامح في اللغة العربية ، في (سمير الخليل وآخرون ، التسامح بين شرق وغرب) ، ترجمة ابراهيم العريس، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٢، ص ٦-١٠.

[2]) خديجة العزيزي ، التسامح والدولة الدينية ، في (مجموعة باحثين ، التسامح في الفكر الفلسفي والديني) ، اعداد هديل سعدي موسى ، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠١٤، ص ١٦٧

[3]) عبدالسلام البغدادي ، السلم الوطني (المدني) دراسة اجتماعية سياسية، بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠١٢، ص ٢٥.

[4]) عبدالمنعم الحفني، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص ١٩٣.

[5]) عبدالسلام بغدادي ، مصدر سابق، ص ٢٥-٢٦.

ان مصطلح التسامح متداول اليوم في كل البيئات الآيديولوجية، والتعامل مع معنى التسامح و لوازمه الثقافية والسياسية اضحت من ثوابت المجتمعات المتحضرة. فالتسامح طريقة تصرف شخص يتحمل، بلا اعتراض اذى مألوفاً يمس حقوقه الدقيقة، بينما في إمكانه رد الأذية، أو أنه إستعداد عقلي، او قاعدة مسلكية قوامها ترك حرية التعبير عن الرأي لكل فرد، حتى وإن كنا لا نشاطره رأيه ([1]).

ولايعنى التسامح ان نتخلى عن معتقداتنا، أو لا ندافع عنها، أو ان لا ننتقد الرأي الآخر، أو لا ندعوا الى ما نراه عندنا صواباً، أو ننفر مما نراه عند الآخر خطأً او باطلاً. وانما التسامح ان نمتنع عن إجبار الآخرين على اعتناق آرائنا ، أو قهرهم على التخلي عن آرائهم ، أو الاستهزاء بوجهة نظرهم و القدح فيها. ويوجب التسامح احترام آرائهم، وضمان حرياتهم في التعبير والاعتقاد والاجتماع. وفي التسامح إقرار بأن الحقيقة ليست حكراً لطرف دون سائر الاطراف، وأنها نسبية ، وأنه مع اجتماع الآراء المتباينة يظهر الحق ، ويزهق الباطل ، ويستنير الجميع ، والانفتاح على العالم يصنع التسامح ([2]). وفكرة التسامح الحديثة تقوم ليس على التخلي عن قناعات المرء او الامتناع عن اظهارها ، والدفاع عنها او نشرها ، بل تقوم على امتناعه من استخدام جميع الوسائل العنفية والقدح والذم، اي بإختصار يقوم التسامح على تقديم افكاره دون السعي لفرضها([3]).

أن التسامح بالمعنى الاصلي والمحدد موقف عملي ، وإن أدان من حيث المبدأ طريقة في التفكير أو العمل لأنه يراها باطلة أو خطأ، فأنه مع ذلك يتساهل معها احتراماً لضمير و حرية الآخرين، أو بسبب تفهمه لما جُبل عليه الانسان من ارتكاب الخطأ، أو لأسباب عملية تتعلق بإمكان التعايش مع الآخرين ، أو لان في ذلك ضرراً اقل. بهذا المعنى يتميز التسامح عن السماح: فالله -مثلا- لايسمح بالخطيئة، لكنه يتسامح في وقوعها من جانب الانسان ([4]).

لكن التسامح بالمعنى الحديث يتحدث بحرية الرأي، لأنه يرى أن الآراء سواء، وليس ثمة رأي افضل من رأي بالضرورة ، وحتى لوكان يعتقد ان الرأي الآخر خطأ فانه لا يستبيح فرض رأيه الخاص على الغير.أن التسامح استعداد نفسي، وسلوك ناتج عن هذا الاستعداد، لتفهم رأي وموقف الآخرين

---

[1]) اندريه لالاند ، موسوعة لالاندالفلسفية ، المجلد الثالث ، تعريب خليل احمد خليل ، منشورات عويدات، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٤٦٠.

[2]) عبدالمنعم الحفني ، مصدر سابق، ص ١٩٣.

[3]) اندريه لالاند ، مصدر سابق ، ص ١٤٦٠.

[4]) عبدالرحمن بدوي ، موسوعة الفلسفة ، الجزء الثالث ، مؤسسة ذي القربى للنشر ، ايران، ٢٠٠٦، ص ٥٨.

المغايرين لنا في الاعتقاد والتصرف، مهما كان هذا الرأي أو السلوك منافياً مع ما نعتقده. وفي هذه الحالة فان الشخص المتسامح لا يقوم برد فعل لما يراه من سلوك يصدم عقيدته، ولا يعبر عن استهجانه لعقائد الآخرين، بل يتخذ موقف المتفهم الغافر ويتحمل نتائج ذلك([1]). لذلك التسامح هو تحمل او تدريب على قبول الطبيعة ومعتقدات وسلوك الآخرين دون منع او معارضة، سواء اتفق معها أو اختلف. وبهذا المعنى جاء في قاموس ويبستر أن التسامح هو احترام آراء ومعتقدات الآخرين والاعتراف بها ([2]). وهناك العديد من التعريفات للتسامح منها: ما اورده قاموس لاروس الكبير(Le grand Larousse) بأنه " فعل المسامحة، اي تحمل مع رأفة، ماهو مخالف لمشاعرنا ، لطريقتنا في النظر الى الاشياء". " موقف من يقبل لدى الآخرين وجود طرائق تفكير وانماط حياة مختلفة عما لديه. وبالتالي فهو موقف من يتحمل نتائج العوامل الخارجية عليه، ولا سيما العدائي والمضر به منها. وبذلك يصبح التسامح مبدءاً توافقياً يكون الغرض منه ليس الأخذ بالممنوعات، ولكن الوصول الى التوافقات. هذا وفي الدين ، التسامح يعني احترام حرية التعبير والانفتاح الفكري تجاه الذي يمارسون ديانات وعقائد مختلفة عما نمارس". اما قاموس لاروس الصغير ، عرف التسامح " هو احترام حرية الآخر ، احترام طرائقه في التفكير والفعل ، وآراءه السياسية والدينية" ([3]).

ويمكن تعريف التسامح بوصفه مثالا اخلاقيا بالنظر الى مكوناته والتي هي ([4]):

١. " الانحراف" فيما يتم معه منحرف عما يعتقده المتسامح او يفعله او يظن انه يجب فعله.
٢. " الأهمية" فصاحب الانحراف ليس تافهاً.
٣. " عدم الموافقة" ، فالتسامح لا يوافق اخلاقيا على الانحراف.
٤. " السلطة" فالتسامح يملك السلطة لكي يحاول كبح أو منع - أو على الأقل - أن يعارض أو يعرقل ، ما يتسامح معه.

---

[1]) المصدر نفسه ، ص ٥٨.

[2]) نقلا عن: محمد بن أحمد مفتي ، نقد التسامح الليبرالي، شبكة الفكر ، موقع على الانترنت:، www.alfeker.net ص٩.

[3]) نقلاً عن: عفيف عثمان ، المقاربة الفلسفية المعاصرة لمفهوم التسامح: من الفضيلة الى الحق ، في (مجموعة باحثين، التسامح في الفكر الفلسفي والديني)، أعداد هديل سعدي موسى ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٤، ص ٢٤٨٠-٢٤٩.

[4]) بيتر ب. نيكولسون ، مصدر سابق، ص ٣٠.

٥. " عدم الرفض" فالتسامح ، في أية حال ، لا يمارس سلطته ، وبالتالي فهو يتيح للانحراف أن يستمر (تفضيل لفظ عدم الرفض عن القبول).

٦. " الصلاح" فالتسامح صائب والمتسامح جيد.

وبذلك ، فأن التسامح يقتضي بالضرورة وجود الاختلاف بين الافراد والجماعات في المجتمع مع عدم التدخل لمنع الاختلاف وذلك لأن جوهر التسامح يعني قبول المرء لأختلاف الآخرين وعدم العمل على منع الآخرين من أن يكونوا آخرين. كما يجب التفرقة بين التسامح و "اللامبالاة" التي تعني انعدام الشعور تجاه امر ما. اذ ان عدم المبالاة ليس تسامحاً ـ لأن غير المكترث لا ينكر او يستهجن ما يراه ويصبر على وجوده، لأنه لا رأي له ولا موقف تجاه الموضوع([1]). أما نقيض التسامح هو عدم التسامح ، غير ان البعض يرى ان النقيض هو عدم الاكتراث، فيما نقيض عدم التسامح القبول الكامل ، من حيث عندما يحل عدم الاكتراث، أو القبول، تنتفي مسألة التسامح ، لكن يبقى عدم التسامح هو رد فعل النقيض للتسامح: إنها الرذيلة التي تتمثل في ممارسة المرء سلطته للتدخل في آراء او اعمال اولئك الذين يخالفون رأيه وعمله، ممن لا تحظى آراؤهم او اعمالهم بموافقته الاخلاقية ([2]).

ومن هذا المنطلق يتم التفريق بين التسامح الايجابي و التسامح السلبي ، فالتسامح الايجابي يتمثل في تفهم المرء و احترامه لاختلاف الآراء وانماط السلوك ، أما التسامح السلبي فيتمثل في "اللامبالاة" تجاه التباين في الآراء وانماط السلوك. كما يختلف التسامح عن " الانزواء" أو الامتناع السلبي عن التدخل ، لأن هذ النوع من السلوك قد يكون منطقياً من عدم القدرة على فعل شيئ إزاء السلوك غير المرغوب فيه. في حين ان التسامح يعني امتناع المرء القادر على التدخل عن التدخل. كما يجب التفرقة كذلك بين التسامح و " التساهل" الذي يعني ان الانسان قد يهتم ولكنه" نسبي" ويعتقد ان رأيه ليس افضل من رأي غيره، أو " متشائم " لا يرى امكانية للحوار بين الثقافات المختلفة. فالنسبي والمتشائم يتساويان في عدم القدرة على فعل شيئ حيال الحوار. فضلاً عن ذلك أن التسامح لا يعني " الحيادية" فالحياد هو من لا يتدخل في الحالات كلها وليس من يتسامح مع الآخرين([3]).

---

[1] محمد بن أحمد مفتي، مصدر سابق ، ص١٢-١٣.

[2]) نقلا عن: بيتر ب. نيكولسون، مصدر سابق، ص٣٣-٣٤.

[3]) محمد بن أحمد مفتي ، مصدر سابق ، ص ١٣-١٤.

أما بخصوص عدم التسامح أو " اللاتسامح" ، فانه يتخذ اشكالاً متعددة ، فمنها ما هو ديني أو عرقي، أو اجتماعي أو اخلاقي... ومن الممكن لكل هذه الأشكال ان يبرز بمفرده ، أو متواكباً مع غيره من الأشكال، وان النتائج التي تترتب عليه غالباً ما تكون في منتهى السوء. اما منبع اللاتسامح فانها تتفرع الى ابعاد عديدة ، من دون أن يكون لذلك علاقة بدرجة كثافته ، أو بطبيعة موضوعه فحسب ، بل كذلك بالعلاقة مع الظروف التأريخية لأولئك الذين يظهرونه. واما حين يسلط الضوء الكافي على منابعه ، فانها عامة ما تتبدى لا عقلانية. ولكن من سوء الحظ أن هذا الواقع لا يكون كافياً للوصول الى ازالته أو حتى التخفيف من اثره ([1]). واللامتسامحون بنظر كارل بوبر ([2])، انما هم اولئك الذين يحاولون نشر ايديولوجيات اللاتسامح ـ تلك الآيديولوجيات التي تتمسك بالمبدأ القائل: بأن كل من هو منشق عن اصحابها يتعين ازالته بالقوة ، الآيديولوجيات التي تنظر الى المنشقين على انهم مجرمون ([3]).

ويمكن القول من كل ما سبق، ان التسامح مثل اعلى اخلاقي، وفي الوقت نفسه هو مبدأ اجتماعي. كما انه فضيلة الامساك عن ممارسة المرء سلطته في التدخل بآراء الآخرين وأعمالهم، حتى و ان كانت هذه الآراء والاعمال تختلف عن آراءه وأعماله الى حد انه يوافق عليها أخلاقياً. وكذلك اخذ التسامح معان عديدة ، مثل الصفح ، و احترام حرية الآخر ، والأعتراف في مسألة الحق بالاختلاف.

المطلب الثاني: قضية التسامح

تعود قيم التسامح في اشاراتها الأولى الى فجر الحضارة الانسانية بشكل عام و الحضارة المعاصرة بشكل خاص، والتي حددت قيم التسامح كمفهوم فلسفي. وقد تمحور جزء من تعاليم الديانات السماوية والوضعية وافكار الفلسفات القديمة حول تعميم قيم التسامح ونشرها بين الأفراد والجماعات

---

[1]) الفرد.ج. أيير ، منابع اللاتسامح، في (سمير الخليل وآخرون، التسامح بين شرق وغرب) ، ترجمة ابراهيم العريس ، دار الساقي ، بيروت ، ١٩٩٢، ص ١٠٣.

[2]) كارل رايموند بوبر (Karl Raimund Popper 1902-1994): ولد في فينا وعاش فيها حتى ١٩٣٧. حصل على شهادة الدكتوراه عام ١٩٢٨ ، هاجر الى نيوزلندا عام ١٩٣٧ وهناك كتب اعماله السياسية الأساسية. قام بتدريس المنطق والمنهج العلمي في كلية لندن للأقتصاد ، ومن اهم اعماله ، (فقر التأريخ ١٩٤٤) و (المجتمع المفتوح وأعداءه ١٩٤٥). وتوصف كتاباته بالعقلانية النقدية. لمزيد من التفاصيل ينظر: موسوعة المفكرين السياسين في القرن العشرين ، تحرير روبرت بنيويك و فيليب غرين ، ترجمة مصطفى محمود ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١٠، ص ٤٠٦.

[3]) كارل بوبر ، التسامح والمسؤولية الفكرية ، في (سمير الخليل وآخرون ، التسامح بين شرق وغرب) ، ترجمة ابراهيم العريس ، دار الساقي ، بيروت ، ١٩٩٢، ص ٧٥.

كشكل من اشكال الحضارة لتحقيق السلم الاجتماعي والأمن بين الافراد والجماعات. ويعد التسامح الديني والسياسي على مر العصور من ابرز جوانب مفهوم التسامح لاسيما وان الخلافات في الآيديولوجيات الدينية والسياسية قد تسببت في حروب وحملات تطهير عديدة[1]. لقد نشأ التسامح بوصفه فكرة على انقاض الحروب الدينية في اوروبا، ثم تحول فيما بعد الى مبدأ له مرتكزات اساسية يقوم عليها [2].

لقد اصبح التسامح هو احدى القيم الجوهرية للثقافة الغربية، بل قد يكون احدى القيم المحددة لها. إذ يعتقد ان التقدم الانساني والاجتماعي مرتبط بتقدم التسامح وان التعصب هو بشكل ما "رجعي". فالمجتمعات الغربية ازالت القيود عن العبادة الدينية، وتوقفت عن تقييد النساء بادوار اجتماعية تابعة ، وحاولت مواجهة التميز العنصري واصبحت مجتمعات اكثر "استنارة اجتماعياً". وعندما انتشر مناخ التسامح من الحياة الدينية الى الحياة الأخلاقية والسياسية، توسعت الحرية الفردية والحريات المدنية التي ترتكز عليها النظم السياسية الديمقراطية الليبرالية ، واستخدام القانون بشكل متزايد لتوسيع التسامح بدلاً من تقييده[3].

لقد اظهرت الثورة الانكليزية خلال اربعينات القرن السابع عشر، بأن الناس كانوا لايزالون ينظرون الى السلطة والدولة، والى الثورة الاجتماعية، انطلاقاً من المقولات الدينية [4]. والحال أنه منذ زمن الاصلاحات، ونهضة النزعة الروحية، كرد فعل على مادية عصر النهضة، اصبح التعبد قوة تأريخية عظمى استشرت في تلك الحقبة الأكثر تعصباً من حقب التأريخ الأوروبي. في ذلك الحين كان الدين هو الايديولوجيا السياسية الوحيدة الممكنة. وسط هذا الاستشراء للنزعة الدينية ، ولدت فكرة فصل حقل النظرية الدينية ، وحقل الواجب السياسي، (العلمانية) [5]. وهكذا ظهرت نظرية "العقد الاجتماعي "

---

[1] يوسف ذياب عواد ، التسامح ما بين الدين والسياسة ، في (مجموعة باحثين، الدين والسياسة والديمقراطية) ، اعداد وتحرير رفيق المصري ، مركز حقوق الانسان والمشاركة الديمقراطية-شمس، أيلول، ٢٠٠٧، ص ٨١.

[2] محمد بن أحمد مفتي، مصدر سابق ، ص١٥

[3] اندرو هيوود، النظرية السياسية: مقدمة ، ترجمة لبنى الريدي،المركز القومي للترجمة ، القاهرة،٢٠١٣، ص ٤٥٣.

[4] لمزيد من التفاصيل حول تلك الافكار التي سادت تلك الحقبة ، ينظر: توماس هوبز ، الليفياثان ، ترجمة ديانا حرب و بشرى صعب ، دار الفارابي ، بيروت ، ص ٢٠١١.

[5] لم تكن العلمانية تستهدف مناحرة الدين ، بل كانت مجرد فكرة قائلة بأن المشروعية السياسية لا تحتاج لأن تنحدر من سلطة متجاوزة فوقية. بل إن بالامكان لها أن تتأسس على اساس الأتفاق (العقد الأجتماعي).ينظر: سمير الخليل ، التسامح في اللغة العربية ، مصدر سابق، ص ١٥.

بقوة ، وكان من ابرز منظريها (توماس هوبز، وجون لوك ، وجان جاك روسو). لقد رسم (هوبز) ، الذي استعان بالمعاني الرائجة في عصرة مثل: المساواة ، والقانون الطبيعي ، والحقوق الطبيعية للانسان ، والعقد الاجتماعي ، والعدالة... الخ ، وقدم صورة للمجتمع قبل ان ينتظموا في العقد الاجتماعي (أي حالة الطبيعة) ، على انها حالة حرب وليس حالة سلام ، استنادا لصفات الانسان وسلوكه. ومن اجل الخروج من (حالة الطبيعة) وتأسيس مجتمع منظم (الدولة) عن طريق العقد الاجتماعي ، يجب توظيف الامكانية العقلية للانسان التي تجعله يميل نحو السلام والاتفاق مع البشر، ويدعو الى البنود السلمية والتي حددها بعبارته " لا تفعل للغير ما لاتريد ان يفعله الغير لك". أو بعبارة اخرى " عامل الناس كما تحب ان يعاملوك"[1]. وقدم قوانين للسلام والتعايش ، تؤكد على السعي للسلام والمحافظة عليه ، وان يقتنع الانسان بقدر معين من الحرية ويسمح بنفس القدر من الحرية للآخرين ، كما يؤكد في قوانينه على العرفان بالجميل والنزاهة والانصاف والاعتراف بالمساواة والعفو وتجنب الكبرياء والعجرفة ، وحظر اظهار البغض والاحتقار لأنسان آخر سواء بالفعل أو الكلام أو التلميح [2].

كما ارتبطت مقولة التسامح بالمسألة الدينية ، اذ عدت من قبل (جون لوك) بوصفها الحقل العقلاني لمشكلة الخلافات التي نشأت داخل الديانة المسيحية. ومع تطور الحياة السياسية والمجتمعية في الغرب ، اضحى التسامح يمثل العمود الفقري لليبرالية بوصفها فلسفة عامة للجماعة البشرية – من قبل انصارها- الذين يعتقدون ان الغرب ينظر الى التسامح على انه سياسي وعرقي و اثني وقومي وأجتماعي. وبالتالي فان التسامح وفق التجربة الغربية هو الاجابة المطلوبة للاختلافات التي ادت الى التعصب و الانكفاء والكراهية والعزلة التي دفع ثمنها المجتمع الغربي في حقبة تأريخية سابقة [3].

لقد شكلت التوجهات السابقة الخلفية الفكرية لاطروحات (لوك) ، الذي بدأ الربط المباشر بين تحقيق التسامح في المجتمع وفصل الديني عن السياسي ، بالمطالبة بارساء دعائم مجتمع "مدني " سياسي منفصل عن السلطة الدينية، والذي اصبح فيما بعد مطلباً اساسياً لدعاة التسامح من الليبراليين والعلمانيين [4]. كما ظهرت في نفس الحقبة كتابات متعددة تنادي بالتسامح، منها على سبيل المثال ،

---

[1] احسان عبدالهادي النائب ، توماس هوبز و فلسفته السياسية ، منشورات مكتب الفكر والتوعية ، السليمانية ، ٢٠١٢، ص ٩٥-٩٦.

[2] المصدر نفسه ، ص ١٦٤-١٦٥.

[3] عبد السلام بغدادي ، مصدر سابق ، ص ٤٥- ٤٦.

[4] جون لوك ، رسالة في التسامح ، ترجمة عبدالرحمن بدوي ، معهد دراسات عراقية ، العراق ، ، (د.ت) ، ص ٥.

كتابات(بيير بايلي Pierre BayLe) في كتابه " تعليقات فلسفية"، الذي دافع فيه عن حرية الضمير في المجتمع بوصفها اساسا للتسامح الديني، رافضا اكراه الناس على قبول مذاهب دينية محددة. ودافع (مونتسكيو) بطريقة غير مباشرة عن التسامح الديني في كتابه "رسائل فارسية" ، حيث اشار الى أن التعصب الديني وانعدام التسامح أديا الى خسائر جسيمة للدولة، وذلك لأن الإضطهاد الديني دفع الكثير الى الهجرة ، مما أثر على الرفاهية الاقتصادية والتقدم الصناعي ([1]).

وانتقد (فولتير) الحماس الديني والتعصب غير العقلاني في إطار نقده المتواصل للاكليروسية، وربط بين دعوته للتسامح ومناوأة النصرانية م ن خلال الربط بين التعصب والايمان بالدين المُنَزل من عند الله. ورأى ان وجود الكنيسة ورجال الدين يعد أهم معوقات تقدم الانسان نحو العقلانية ، فالتسامح والعدالة ينبعان من الطبيعة ، في حين ينبع التعصب المسبب لعدم التسامح من الخرافات والاساطير الدينية. وطالب بإخضاع رجال الدين للدولة ، ومنع الكنيسة من استخدام الدولة بوصفها وكيل ([2]).

ان المشكلة في تحقيق التسامح المدني عند (فولتير)، لا تتعلق بالحاكم ولكنها تكمن في تعصب الرأي العام. ويرى في تحليله لظاهرة انتشار التعصب في المجتمع ، هو ان الظروف حين تكون مهيأة لظهور التعصب فانه لايكون بالضرورة بين دين وآخر، ولكنه يظهر حتى بين ابناء الدين الواحد والمذهب الواحد. وينبه عن اصول التعصب ، الى ضرورة التمييز بين الدولة و الرأي العام. ففي العادة يكون تدخل الحكام لصالح فرض التسامح، لان لهم مصلحة في ان يسود السلام الاجتماعي في ممالكهم. والتمييز بين جوهر الدين الذي يتسم بالتسامح ، ثم الدين مع ما تراكم عليه عبر التأريخ من تفسيرات وخرافات و اغراض دنيوية للبشر، تمت جميعها عمداً بواسطة رجال الدين الذين يريدون ادامة سيطرتهم على عقول البشر، واخيراً التمييز بين اهل الريف وأهل المدينة ([3]). في نظر (فولتير) تكمن العقبة الرئيسة امام تحقيق التسامح في المجتمع ليست في غياب القوانين والمؤسسات، وإنما إنتشار الجهل الذي يسمح لرجال الدين بقيادة الناس الى غايات لاعقلانية. والحل يكمن في نشر ثقافة التنوير

[1]) محمد بن احمد مفتي ، مصدر سابق ، ص ٢٣.

[2]) المصدر نفسه، ص٢٥-٢٦. ولمزيد من التفاصيل ، ينظر: فولتير رسالة في التسامح ، ترجمة هنرييت عبودي ، دار بترا، دمشق، ٢٠٠٩، ص ٩-٢١. وكذلك الفصل الرابع والخامس.

[3]) انور مغيث، التسامح مؤسسات الدولة أم ثقافة شعب، في (مجموعة باحثين، التسامح في الفكر الفلسفي والديني) ، اعداد هديل سعدي موسى ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٤، ص ٢٣٠-٢٣١.

حتى لا ينساق الناس وراء مثيري الفتن. والعلاج في نظره هو الفلسفة([1]). ولا يعني ذلك ان تحل الفلسفة محل الدين. فالدين ضروري للحياة الاجتماعية ومن دونه تنهار. وتتمثل الجدوى الاجتماعية للدين في جوانب كثيرة منها ان الانسان يحتاج الى الدين لانه يحتاج الى كابح ليحمي نفسه ويحمي الآخرين من اندفاعاته وانسياقه لشهواته. كما ان وجود الدين يقلل نسبة الجرائم في المجتمع. وحين يعول فولتير على الفلسفة ، فذلك ليس لكي تحل محل الدين، فهي في رأيه ليست متناقضة معه، بل يسميها " شقيقة الدين". ويتمثل دورها في ابراز عبثية الخلافات اللاهوتية. انها على حد تعبيره ، تعمل على " نزع السلاح من أياد جعلتها الخرافة مخصبة بالدماء"([2]).

كما عبر الفيلسوف (ايمانويل كانط) في كتابه ((نحو سلام دائم)) او ((مشروع للسلام الدائم)) ([3])، عن رغبة العقل في ان يسود السلام بين الناس، كما بين الشعوب والدول انطلاقا من فكرة اساسية مفادها، أن الحروب اثبتت عدم جدواها وعدم قدرتها على حل اي نزاع. هو يرى ان السلام لا يتحقق الا من خلال القوانين والانظمة النافذة ، وان حال السلام يكون فيه ما هو لي لي ، وما هو لك لك ، تبعاً لصياغة عادلة تضمنها القوانين بين حشد من الناس محاورين لبعضهم البعض، ومتحدين تحت لواء نظام واحد ([4]). وعرض فلسفته السياسية التي اسسها على فلسفة التاريخ والقانون، وقرر وصايا

---

[1]) هناك عدة ادوار يمكن للفلسفة ان تقوم بها باعتبارها جزءاً من الثقافة السياسية العامة للمجتمع. لننظر اولا في دورها العملي الناشئ من النزاع السياسي الانقسامي لحل مسألة النظام. هناك حقب طويلة في تأريخ اي مجتمع ادت خلالها مسائل اساسية معينة الى نزاع عميق و حاد، وبدا ايجاد ارضية مشتركة معقولة لاتفاق سياسي حولها صعباً. ان احد الاصول التاريخية للمذهب الليبرالي كان الحروب الدينية في القرنين السادس والسابع عشر التي تبعت حركة الاصلاح. وقد فتحت تلك الانقسامات الباب لمجادلات حول حق المقاومة وحرية الضمير ، ادت الى صياغة صورة ما لمبدأ التسامح ، والقبول المكره به في بعض الاحيان. وكانت لفلسفة هوبز و لوك و مونتسكيو ، معنية بمسألة النظام خلال حقبة الاضطراب في الحرب الاهلية. لذا فان احد مهمات الفلسفة السياسية و دورها العملي ، هو التركيز على المسائل التي يدور حولها النزاع ، وايجاد قاعدة اساسية لاتفاق فلسفي واخلاقي تضيق شقة الخلاف والفروقات السياسية الانقسامية ، من اجل التعاون على قاعدة الاحترام المتبادل. كما هناك ادوار اخرى للفلسفة تساهم في كيفية تفكير الناس في مؤسساتهم السياسية و الاجتماعية ، وتقوم بدور التوجيه (التأمل النظري والعملي)، اضافة الى قيامها بدور " التسوية". لمزيد من التفاصيل ينظر: جون رولز ، العدالة كانصاف ، اعادة صياغة ، ترجمة حيدر حاج اسماعيل ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٨٥-٩١.

[2]) انور مغيث ، مصدر سابق ، ص ٢٣٢.

[3]) لزيادة في الاطلاع ينظر: ايمانويل كانط، مشروع للسلام الدائم، ترجمة عثمان امين، دار المدى ، العراق، ٢٠٠٧.

[4]) عبدالسلام بغدادي ، مصدر سابق، ص ٤٨-٤٩.

قانونية منها: كُن امينـاً، ولا تضرـر باحـد، وشـارك الآخـرين بـالاجتماع. كـما اكـد عـلى المجتمـع المـدني ومكتسباته مثل: الحرية القانونية، والمساواة المدنية ، والاستقلال المدني، والشخصية المدنية ([1]).

وقدم (جون ستيوارت ميل) دفاعاً عن التسامح ، في كتابه "عن الحرية" في منتصف القـرن التاسـع عشر. ويرى ان للتسامح اهمية اساسية للفرد و المجتمع، وانه وجه من اوجه الحرية في ممارسة سيطرة عليا على حياتهم وظروفهم ، وهذا يعد شرط للتطور الشخصي والاخلاقي، من حيث ان عـدم التسـامح والتعصب، اللذان يقيدان مدى الاختيار الفردي، يكونان سبب في ان يفسد الفرد ويحط من قدره. ومن وجه نظره ، فان التسامح ليس حيويا فقط للفرد، لكنه شرط اساسي ايضاً للإنسجام الاجتماعي والتقدم ، من حيث ان التسامح يوفر الدعائم الضرورية لأي مجتمع متوازن وصحي([2]). لقد طالب (ميل) بحرية تامة في القول، ان اختلاف الآراء رحمة و بركة ، وفي ما يخص السلوك البشري ، على الحرية ان تُمنح لكل فرد ناضج طالما ان سلوكه لا يتعـدى عـلى رفـاه الآخـرين والمجتمـع بعامـة، ويـبرر التسـامح في تنويـع السلوك، حتى لو تعلق الامر بالسلوك المتطرف، ليس انطلاقـا مـن حـق الافـراد فحسـب ، ولكـن ايضـا بالتحريض الذي يحمله الى المجتمع من اجل البحث عن طرق مقبولة تجاه التنوع في السلوك([3]).

ان الاخذ بالعقلانية- النقدية ، وتبني سياسات التسامح والتعايش والصـفح ، لابـد وان تعـود نحـو قيام " المجتمع المفتوح" ، وهو نقيض المجتمع المغلق الذي تتحكم بـه قـوى تـدعي امتلاكهـا للحقيقـة المطلقة ، وبالتالي تسعى لفرضها على المجتمع من خلال القمع والارغام. في حين يقبل المجتمع المفتـوح كما يرى (كـارل بـوبر) الآراء المختلفـة ويرسـخ القـوانين والمؤسسـات التـي تسـمح للنـاس ذوي الـرؤى والمصالح المختلفة بالحياة معا في سلام. فالمجتمع المفتوح ، وفقا لرؤيته، يعكس موقفه النقدي، المتمثل بالخيار العقلاني-الاخلاقي، المتمتع بالحريـة، المنفـتح نحـو قبـول الاقتراحـات المتباينـة القابلـة للفحـص والنقد وتداول السلطة بلا عنف، على نقيض المجـ تمع المغلق الذي يعكس موقفاً دوغمائياً(جامداً) ليس اخلاقيا و عقلانيا([4]). وقد دافع (بوبر) عن الحوار و الاقرار به وتخصيب وجهات النظر لأنه يؤدي حتماً الى تأسيس معرفة صحيحة. ويقول: " إنه لمن الجودة بمكان ان يقول المرء: قد اكون أنا على خطـأ، وقـد

[1]) على عبود المحمداوي ، الفلسفة السياسية ، دار الروافد (ناشرون) ، بيروت، ٢٠١٥ ، ص ١٤٠-١٤٢.

[2]) اندرو هيوود ، مصدر سابق ، ص ٤٥٦.

[3]) للزيادة في التفاصيل ، ينظر: جون ستيوارت ميل ، الحرية ، الهيئة المصرية للكتـاب ، القـاهرة ، ١٩٩٦، ص ٧٠ وما بعدها

[4]) عبد السلام يغدادي ، مكصدر سابق ، ص ٥٠.

تكون انت على صواب . فاذا قال الطرفان معاً هذا القول، سيكون هذا على الارجح كافياً للوصول الى تسامح متبادل، والى مجتمع صالح([1]).

وهكذا قارب (جون رولز John Rawls 1921-2001)([2])، مسألة التسامح انطلاقاً من نظريته في العدالة ، حيث يربط التسامح بالمصلحة العامة والاولوية التي يمنحها لحرية الضمير المتساوية ، ومن موقفه الرافض للدولة الدينية ، اذ لا يمكن للدولة ان تفضل ديانة معينة ولا يمكن ربط عقوبات او إعاقات بأي ولاء ديني او عدم الولاء. " يحمي القانون الحق في التقديس بمعنى أن الردة لا يحسب حسابها، أي معاقبتها، كما الجرم القانوني، و لا يختلف هذا بالنسبة لمن لا يعتنق اي ديانة على الإطلاق"، وبذلك تدعم الدولة الحرية الاخلاقية والدينية ([3]). كما يناقش مسألة التسامح مع غير المتسامح، وهل يمكن لطائفة غير متسامحة ان تمتلك حق شرعي بالشكوى اذا لم يتم التسامح معها؟ وتحت أي شروط تمتلك طوائف متسامحة حقاً بعدم التسامح مع غير المتسامح ، ومتى يكون لديها الحق بعدم التسامح معهم؟ ليستنتج: فبينما لا تمتلك طائفة غير متسامحة بحد ذاتها حقا شرعيا بالشكوى من عدم التسامح، فإنه يجب تقييد حريتها فقط حين يعتقد المتسامح بصدق بأن أمنه وأمن مؤسسات الحرية في خطر. يتوجب على المتسامح كبح غير المتسامح فقط في هذه الحالة. ([4]). كما انه يرفض " الدولة العلمانية ذات الأهلية الكلية"،لأن مبادئ العدالة تقتضي أن الحكومة ليس لها الحق ولا عليها واجب القيام بما تريد او ما تريده الأغلبية فيما يتعلق بالأخلاق والدين. فواجبها يقتصر على تأمين الشروط الخاصة بالحرية الاخلاقية والدينية المتساوية. وعليه لا يشتق التسامح من ضرورات عملية او اسباب تتعلق بالدولة، تنشأ الحرية الاخلاقية والدينية من مبدأ الحرية المتساوية ([5]). وفي كتابه "قانون الشعوب" ، يعطي معنى للتسامح ، ويرى ان المهمة الرئيسة عند تطبيق قانون الشعوب

---

[1]) كارل بوبر ، مصدر سابق ، ص٨٧.

[2]) ولد في بالتيمور ، ميريلاند ، حاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة " برينستون" ودرس فيها ، اضافة الى جامعة " كورنيل" و " هارفارد" ، ومنذ عام ١٩٧٦ شغل منصب استاذية (جون كاولن John Cawlen) في جامعة هارفارد له عدة مؤلفات من ابرزها ، نظرية في العدالة ، واليبرالية السياسية ، و قانون الشعوب. ينظر: نور الدين علوش ، اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، دار الروافد (ناشرون) ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ٧٧.

[3]) جون رولز، نظرية في العدالة، ترجمة ليلى الطويل، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ، ٢٠١١، ص٢٧٠

[4]) لمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه ، ص٢٧٥- ٢٨٠.

[5])المصدر نفسه، ص٢٧١-٢٧٣.وينظر كذلك: عفيف عثمان، مصدر سابق، ص٢٥٦-٢٥٧.

على شعوب غير ليبرالية هي ان نحدد الى اي مدى يجب على الشعوب الليبرالية ان تقبل الشعوب غير الليبرالية. والتسامح او القبول هنا لايعنى فقط الامتناع عن ممارسة العقوبات (سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو دبلوماسية) لحمل شعب من الشعوب على ان يغير اسلوب حياته. بل يعني التسامح ايضاً قبول هذه المجتمعات غير الليبرالية كأعضاء مشاركين على قدم المساواة ولهم مكانة جيدة في مجتمع الشعوب ، لهم حقوق وعليهم التزامات معينة ، بما في ذلك واجب السلوك السمح الذي يقتضي من هذه الشعوب ان تقدم الى الشعوب الاخرى اسبابا عامة عن تصرفاتها تتناسب او تتفق مع مجتمع الشعوب ([1]).

وقدم (بول ريكور1913-2005 Paul Ricoeur)([2])، ملخص في فلسفة التسامح: " اتسامح مع قناعة الآخرين كما احب ان يتسامح الآخرين معي ". ففي كتابه ((الذات عينها كآخر)) نوع من الحوار مع أولئك الذين يفكرون بخلافه، ما ينسجم باقتناعه بأن الآخر هو الطريق الأقصر بين الذات والذات.

يطرح صاحب التأويلات جانباً التصور الكسول للتسامح ويرفض التسوية التي تخليه من كل الاختلافات. الحوار، هو بالتأكيد نقيض العنف، لكنه ليس نقيض النزاع ، فغايته ليست القضاء على الخلافات، ولكن تنظيم ما يحتمل ذلك. لقد حذر(ريكور) من خطرين يحوطان الخطاب حول التسامح: الابتذال ، والغموض. الابتذال من خطاب رسمي يسمح بتشائم قوي. والخلط بين مجالين حيث يفترض بالعبارة ان تأخذ دلالات عدة ، ولكي يتم تسطيح الخطر الأول ، يضيف "ريكور" الى ثنائية " تسامح – لا تسامح" تعبير " ما لا يمكن التسامح به" ويتسائل من يدعوا اليه: هل هو غير المتسامح الذي يُسقط على الآخرين رفضه (استبعاده) غير المُحق ، ام المتسامح الذي اكتشف حدود تسامحه وكل تسامح في ما هو مرذول([3]).

---

[1]) جون رولز، قانون الشعوب و" عودة الى فكرة العقل العام"، ترجمة محمد خليل، المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٩١.

[2]) احد فلاسفة العصر الحيدث ، ولد في مدينة فالنس الفرنسية ، درس الفلسفة على يد الفيلسوف (غابريل مارسيل) ، وتعد فلسفته فرنسية / امريكية ، وتعرف بفلسفة الارادة. ينظر: عبدالله برمي ، بول ريكور من فلسفة الارادة الى مسارات الاعتراف ، في (مجموعة باحثين ، الفلسفة الغربية المعاصرة) ، ج٢، اشراف وتحرير علي عبود المحمداوي ، منشورات الاختلاف ، الجزائر ،٢٠١٣، ص١٢٥٣.

[3]) نقلا عن عفيف عثمان ، مصدر سابق، ص٢٥٨.

ويذهب (يورغن هابرماس- Jurgen Habermas1922)([1]) ، الى القول إن البدء في استخدام لفظ التسامح في القرن السادس عشر (الحروب الدينية) جعل للتعبير دلالة ضيقة ، وهو التسامح بازاء المذاهب الدينية الأخرى. وفي مجرى ذلك القرن و القرن الذي تلاه ، اضفي على التسامح دلالة قانونية (مراسيم التسامح التي كانت تصدر من الحكومة)([2]). ويرى ان ثمة تمييز بين التسامح كفضيلة وسلوك ، وبين التسامح كحكم تشريعي /قضائي. و يناقش هابرماس قضية التسامح ابتداءاً من فكرة حقوق الانسان وعلاقتها بالحريات الدينية (الديمقراطية وحقوق الانسان)، وصولا للدولة الديمقراطية، ويرى ان التسامح كفضيلة سياسية، لا يمكن فرضها قانونا على المواطنين في علاقاتهم مع الآخرين الذي لا يشاطرونهم الاقتناعات نفسها. ويدعوا الى احترام معتقدات المواطنين حتى لو كانت خاطئة (من وجهة نظر معينة). ويحفظ التسامح المجتمع التعددي من ان يكون عرضة للصراعات. ويصل الى خلاصة مفيدة: لايبدأ التسامح إلا حين تتخطى التمييز (الفصل) كما في حال الحرية الدينية. ولا يمكننا المطالبة بالتسامح إلا بعد استبعاد الافكار المسبقة التي باسمها تضطهد الاقلية ، أي استبعاد ما يمكن من خلاله تحديد المختلف والذي يتأسس عليه الرفض ويكون شرعاً معترفاً به ([3]).

ويرى مايكل والزر (- Michael Walzer 1935) ([4])، صاحب مقالة في التسامح (١٩٩٧) ان التسامح -تنظير وممارسة - وهو أمر إيجابي في تأريخ البشرية و قليلا ما تجد له اوقات سيادة عميمة. ويتسائل عن شرائط ادامته ؟ وطرائق تطبيقه ؟ وينظر في التسامح بعد ان تأكدت واقعة التعددية

---

[1]) ولد في المانيا في مدينة دوسلدروف ، ويعد من فلاسفة الجيل الثاني لمدرسة فراكفورت ، وهو جزءاً اساسياً مما يسمى بنادي الخمسة الكبار والذي يضم مجموعة من اهم الفلاسفة المعاصرين والمتضمن كل من بول ريكور و ايمانويل ليفيناس و جاك دريدا و كارل اتو آبل علاوة على هابرماس. يدافع عن العقل وقيم الحداثة والتنوير. حاز على شهادة الدكتوراه عام ١٩٥٤ عن اطروحته في الفلسفة " النزاع بين المطلق والتأريخ في فكر شلينغ". ينظر نورالدين علوش ، مصدر سابق ، ص٥٥ ، وينظر كذلك موسوعة المفكرين السياسيين ، مصدر سابق ، ص ١٩٧.

[2]) لزيادة في التفاصيل حول تلك المراسيم في تلك الحقبة ، ينظر: جوزيف لوكلير ، تأريخ التسامح في عصر الأصلاح ، ترجمة جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٩ ، الباب الخامس والسادس.

[3]) نقلا عن عفيف عثمان ، مصدر سابق ، ص ٢٦٤-٢٦٧.

[4]) منظر سياسي امريكي والعضو الرائد الديمقراطية الاجتماعية ، ومنذ عام ١٩٨٠ اصبح استاذ العلوم الاجتماعية في معهد الدراسات المتقدمة في بريتستون بنيوجيرسي، كاتب وناقد كبير ، اهم اعماله هو " مجالات العدالة: دفاعاً عن التعددية والمساواة" (١٩٨٣) ، وهو دعوة متطورة الى الليبرالية مجتمعية تعددية ويدافع عن المساواة "المركبة"مقابل المساواة"البسيطة" ينظر " موسوعة المفكرين السياسيين في القرن العشرين، مصدر سابق، ص ٤٩٨.

الدينية والعرقية ، وصارت المجتمعات المعاصرة تطرح هذه المسألة من غير توتر. مما كان من شأنه أن جعل التسامح "أنظمة" وليس "نظاماً" واحداً يمكن أن يفرض على الجميع فرضاً كونياً.

ان موضوع التسامح لدى والزر _ وهو يفضل التعايش السلمي _ الذي صار ممكناً بالذات بفعل ممارسة التسامح من لدن جماعات بشرية لها تواريخ متغايرة و ثقافات متباينة وهويات مختلفة ، واصبحت المجتمعات الغربية الحديثة تشهد واقعة الاختلاف ، بحيث صارت ملاقاة "المختلف" و "الـ غاير" أمراً معيشاً على نحو بديهي ، واضحى القول في التسامح _داخل القول الفلسفي الغربي_ موضوع نقاش واسع([1]). ويرى ان التسامح سلم درجات من السالب الى الموجب:

١. موقف التسليم والقبول الاستسلامي للاختلاف.
٢. موقف عدم اللامبالاة.
٣. موقف ديني على الاعتراف ، من حيث المبدأ ، بأن للآخرين حقوقاً
٤. موقف الفضول اتجاه الاختلاف ، ولربما موقف احترام والرغبة في الاستماع والتعلم.
٥. موقف القبول بالاختلاف والموافقة عليه.

كما يرى هناك عدة انظمة للتسامح ، نظام تسامح الامبراطوريات المتعددة القوميات ، ونظام المجتمع الدولي ، ونظام دول اتحاد القوميات ، ونظام الدول القومية ، ونظام مجتمعات الهجرة.ويقول ان لا احد من انظمة التسامح له صلاحية كونية. فليس ثمة مبدأ يمكن ان يحكم انظمة التسامح ، او ان يفرض علينا ان نتصرف في كل ظروف ، في كل زمان ومكان ، باسم نظام سياسي ودستوري معين. وعليه ليس ثمة تسامح واحد ، وانما هو مواقف وأنظمة ([2]).

ومن كل ذلك يمكن القول ، ان التسامح الديني والسياسي هما من ابرز جوانب مفهوم التسامح. بعدما نشأ التسامح بوصفه فكرة على انقاض الحروب الدينية ، ثم اصبح احد القيم الجوهرية للثقافة الغربية والمحددة لها ، واضحى الاجابة المطلوبة للاختلافات التي ادت الى التعصب و الانكفاء والكراهية والعزلة التي دفع ثمنها المجتمع الغربي. وشكلت فكرة التسامح الخلفية الفكرية للربط المباشر بين تحقيق التسامح في المجتمع ، والمطالبة بارساء دعائم مجتمع مدني – سياسي ، منفصل عن السلطة الدينية ، والذي اصبح مطلباً اساسياً لدعاة الليبرالية.

---

[1]) محمد الشيخ ، مسألة التسامح في الفلسفة المعاصرة ميخائيل فالترز انموذجاً ، في (مجموعة باحثين ، التسامح في الفكر الديني والفلسفي) ، اعداد هديل سعدي موسى ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٤، ص ٢٠٤-٢٠٦.
[2]) المصدر نفسه ، ص ٢١٠-٢١٦.

المبحث الثاني: حدود التسامح وابعاده

لقد سبق للقديس توما الاكويني في " الخلاصة اللاهوتية " ، أن طرح سؤلاً: هل نتسامح مع غير المؤمنين؟ وصاغه العصر الحديث بطريقة اخرى: هل نتسامح مع غير المتسامحين ؟ ما يدل على وجود حدود يقف عندها التسامح ([1]). ان التسامح نادراً ما ينظر اليه على انه فضيلة مطلقة، وسمة استنارة في المجتمعات الغربية، لكن يجب أن توضع له حدود، كي لا يصبح "مفرطاً"، فيما يتعلق بالافعال التي قد تكون ضارة أو مؤذية. ومن اجل توضيح حدود التسامح وابعاده، سنوزع هذا المبحث الى مطلبين، نكرس الأول لبيان حدوده، ونفرد الثاني لعرض ابعاده.

المطلب الأول: حدود التسامح

يفترض اتجاه الرأي المرتبط بالتراث الليبرالي، ان ما يفكر فيه الناس والكلمات التي يستخدمونها هو امر يخصهم بالكامل. ان الكلمات لا تسبب ضرراً، وان التدخل في حرية الضمير والتعبير، انتهاك للاستقلال الشخصي، لكن من الممكن القول بأن الفرد والمجتمع قد يتعرضان للخطر، نتيجة الإخفاق في وضع حدود لما يستطيع الناس قوله أو اعتقاده. إن التسامح نفسه قد يحتاج الى حماية من الافكار والآراء المتعصبة، فضلا عن ذلك، فان من الممكن أن تكون الكلمات نفسها مؤذية ، سواء كان ذلك بمعنى انها قد تسبب قلقاً وتوتراً ، أو ذعراً أو غضباً، أو أنها قد تشجع اشكالا عدوانية ومؤذية من السلوك([2]). يرى (جون ستيوارت ميل) ، ان التسامح مقيد غير مطلق، و ناقص غير كامل ([3]). ويرى (بيتر نيكولسون) ، أن التسامح يملي حدوده بنفسه، تماما كما ينبغي أن يفعل أي مثال اخلاقي. ذلك أن كل مثال يتضمن بعض المبادئ الاخلاقية أو بعض الافتراضات الأخلاقية التي تشكل جزءاً من تبريره فيما تحذف بعض الامور التي يبررها المثال ولا يحميها لوقوعها خارج حقله([4]).

وابدى (كارل بوبر) خشيته من الموقف الخطأ الذي تجرنا اليه ضرورة ان نكون متسامحين في كل شيئ حتى مع اعمال العنف ، لكي لا نوسم باللامتسامحين. ويرى أنه لا احد يضاهي (فولتير) في تعبيره عن التسامح، " ما هو التسامح ؟ إنه نتيجة ملازمة لكينونتنا البشرية. ا ننا جميعاً من نتاج الضعف: كلنا

[1]) عفيف عثمان ، مصدر سسابق ، ص ٢٧٤.
[2]) اندرو هيوود ، مصدر سابق ، ص٤٥٦-٤٥٧.
[3]) جون ستيوارت ميل ، مصدر سابق ، ص ١٥.
[4]) بيتر ب. ليكولسون ، مصدر سابق ، ص ٤٣-٤٤.

هشون وميالون للخطأ. لذا دعونا نسامح بعضنا البعض ونتسامح مع جنون البعض بشكل متبادل. وذلكم هو المبدأ الأول لقانون الطبيعة. المبدأ الأول لحقوق الأنسان كافة([1]). كان (فولتير) يرى بكل وضوح ان على التسامح أن يكون تبادلياً: أي يتعين عليه أن يقوم على مبدأ التقابل. لكنه لم يتوقع قيام مجتمع ديمقراطي يصبح التسامح فيه مبدأ مقبول. وليس فقط على شكل التسامح الديني، بل كذلك على شكل تسامح سياسي. كما انه لم يتوقع انه داخل هكذا مجتمع، سوف تنهض اقليات لن تكون راغبة في تقديم مقابل للتسامح الذي تقدمه لها الاكثرية: اقليات تقبل بمبدأ اللاتسامح، تقبل بنظرية ضرورة العنف ، بل وتصل الى حد القيام بافعال عنيفة.وأن لدينا من الاسباب ما يدفعنا الى الاعتقاد بأن هذه الاقليات سيكون من شأنها ان تلغي الديمقراطية ، وحرية القول ، والتسامح ، اذا ما قيض لها أن، تنجح في الوصول الى السلطة ولو ليوم واحد([2]).

والمشكلة تكمن في: هل علينا ان نتسامح مع هذه الاقليات أم لا ؟ إن لم نتسامح معها سنبدو وكأننا نتنكر لمبادئنا الخاصة ، سنبدو وكأننا نتنازل امام اللاتسامح ، فنصبح بالتالي منافقين ، وإن تسامحنا معها، قد نضحى مسؤولين عن نهاية الديمقراطية ونهاية التسامح.

لقد تمكن كبار المدافعين عن التسامح من تطوير نظرية التسامح والديمقراطية ، بما يكفي لتوفير جواب صالح ، وهو أن التسامح لا يمكن له ان يكون من غير حدود. فبالنسبة لوضعية الاقليات المذكورة ، فطالما ظلت هذه الاقليات اللامتسامحة تنشر نظريتها باعتبارها مقترحات عقلانية ، يتوجب علينا ان نتركها تفعل هذا بكل حرية. بيد أن علينا ان ننتبه الى واقع أن التسامح لا يمكنه ان يوجد إلا على اسس التبادل ، وان واجبنا الذي يقتضي منا التسامح مع هذه الاقليات ، ينتهي حين تبدأ الأقلية اعمال العنف ([3]). اما (جون رولز) فيناقش موضوع اللاتسامح انطلاقا مما يسمح به مبدأ العدالة ، وينتهي الى القول: " إن الطوائف المتسامحة تمتلك الحق بعدم التسامح مع غير المتسامح في ظرف واحد على الاقل، هو حين يعتقدون باخلاص وقناعة ان عدم التسامح ضروري من اجل أمنهم الذاتي ، هذا الحق يستلزم ان كل شخص سوف يوافق على حق الحفاظ على النفس. فالعدالة لا تتطلب وقوف الناس مكتوفي الايدي بينما يُدمر آخرون على اساس وجودهم "([4]).

---

[1]) كارل بوبر ، مصدر سابق ، ص ٧٦.

[2]) المصدر نفسه ، ص ٧٦-٧٧.

[3]) المصدر نفسه، ص ٧٨.

[4]) نقلاً عن: عفيف عثمان ، مصدر سابق ، ص ٢٧٦.

يعد التسامح السياسي عادة شرطا رئيساً لكل من الحرية والديمقراطية. وتضمن التعددية السياسية ، اي التعبير غير المقيد لكل الفلسفات السياسية، ان يكون الافراد قادرين على تطوير وجهات نظرهم الخاصة، بحيث تتنافس الاحزاب السياسية من أجل السلطة على قدم المساواة. لكن، هل يجب ان يمتد التسامح الى المتعصب ؟ هل يجب السماح للاحزاب التي ترفض التعددية السياسية، والتي اذا ما انتخبت لتولي السلطة، ستحظر الاحزاب الاخرى، وتقمع النقاش المفتوح ، أن تعمل بشكل قانوني؟ ان التسامح لا يمنح بشكل آلي، وانما يجب ان يكتسب. وبهذا المعنى ، فأن كل القيم الاخلاقية متبادلة: إن المتسامح فقط هو من يستحق ان يتمتع بالتسامح ، و إن الاحزاب السياسية التي تقبل قواعد اللعبة الديمقراطية هي وحدها التي لها الحق في المشاركة فيها ([1]).

من ناحية اخرى، ان حظر احزاب سياسية، وقمع التعبير عن آراء سياسية ، حتى لو كان ذلك دفاعاً عن التسامح ، قد يساهم ببساطة في المرض نفسه. ان التعصب باسم التسامح هو أمر غامض ، فيمكن ان يؤدي التعصب السياسي الى اث ارة مناخاً من الشك والارتياب والاضطهاد ، كما ان في الممارسة يصعب تعريف مصطلحات مثل: " متطرف" و " غير ديمقراطي" و مضاد للدستور" ،...الخ. بالاضافة الى انه كثير ما يقال حظر احزاب لتعبيرها عن آراء متعصبة، ومهيمنة ، وعدائية ، لايفعل سوى القليل في محاربتها ، لكن ه يدفعها الى العمل السري ، وهو ما يساعد فعلياً في جعلها اقوى. إن التعصب لا يمكن محاربته بالتعصب وعدم التسامح ، افضل طريقة للتعامل معه هو تعريضه للنقد و هزيمته بالحجة. اذا كانت المنافسة عادلة ونزيهة ، فان الافكار الجيدة ستطرد الافكار الرديئة ، غير ان المشكلة أنه في اوقات الازمات وعدم الاستقرار السياسي ، يمكن للافكار "الرديئة " ان تمتلك قوة و سلطة ([2]).

ان التسامح والديمقراطية والمحاولات من اجل تحسين شروط العيش للجميع تتعرض لهجمات دائمة ، فاذا ظلت هذه الهجمات عند حدود النقد المعقول ، يتعين الترحيب بها ، مقابل هذا ، سيتوجب الرد عليها بالطبع اذا كانت مخطئة ، ولا سيما ان اتت من لدن افراد أو جماعات يرغبون في الاستفادة من التسامح دون ان يكون لديهم نية تقديم ما هو مقابل له بممارسة التسامح بدورهم،افراد وجماعات يطالبون بحقوقهم من دون ان يكونوا على استعداد لضمان حقوق اولئك الذين يطالبونهم اليوم بحقوقهم الخاصة، في الحالات مثل هذه ، من الواضح انه ليس من حقنا فقط، بل من واجبنا

[1]) اندرو هيوود ، مصدر سابق ، ص٤٥٧.
[2]) المصدر نفسه، ص٤٥٨-٤٥٩.

كذلك،ان ننكر التسامح على اولئك الذين يتآمرون لتحطيمه([1]). لكي ندافع عن التسامح ضد اعداء التسامح، يتعين علينا ان ندافع عن الديمقراطية وعن مؤسساتها وانجازاتها، لكن (بوبر) يذهب الى ابعد من ذلك، فهو يرى ان الوهن الحقيقي الكامن خلف ترددنا دون الدفاع عن الديمقراطية (او ما يسميه على الأقل المجتمع المفتوح) ضد اعدائهما، والوهن الكامن خلف خوفنا العظيم من ان نصبح لا متسامحين ازاء اولئك الذين لا يبدون استعداداً للمبادلة، هذا الوهن يكمن في الواقع التالي: نحن في الحقيقة تعلمنا الدرس الذي صاغه (فولتير) صياغة جميلة وفحواه،((أننا قابلون للوقوع في الخطأ، اننا كائنات بشرية واننا غالبا ما نكون على خطأ، وأن أي شيء قابل للدفاع عنه. وأن علينا أن نصغي لكل واحد بالعدل والقسطاس، بل كذلك أن اي موقف هو أفضل من أي موقف آخر، وخاصة أفضل من مواقفنا، وانه لكي نكون عقلانيين، ليس علينا فقط أن نكون متسامحين ولا دوغمائيين، بل ايضا حياديين كلياً، حتى ولو في إزاء اكثر الآراء سوءا، وان نعترف بأن كل الآراء قابلة للدفاع عنها، وأن كل الآراء متساوية، سواء اكانت ديمقراطية أو شمولية، وحتى ولو تبدى لي كل هذا شديد القسوة، وشديد الدوغمائية، أن ثمة في التوتاليتارية – الشمولية شيئا ما)). ذلك هو الموقف الذي يطلق عليه الفلاسفة اسم "النسبية" ([2]). ان بناء ثقافة التسامح تقتضي توفير عدد من الفرضيات منها: نسبية المعرفة ، وعدم ادعاء امتلاك الحقيقة، والاعتراف المتبادل بالخطأ للوصول الى حل وسط يعزز من قيمة التسامح([3]). ان الاقرار بحق الآخرين في حمل ما يشاؤون من معتقدات وتبني ما يريدون من سلوك، والاعتراف لهم بهذا الحق يؤدي الى الاعتراف بالنسبية بوصفها قاعدة يبنى عليها مفهوم التسامح الليبرالي.ان التأكيد على ضرورة توفير الشك والنسبية يساعد على توفير الوضع الذي يسمح بالتسامح في المجتمع ، حيث يؤدي غيابهما الى غياب التسامح ([4]).

كما تثير قضية الرقابة اسئلة عن حدود التسامح. إن الموقف الليبرالي التقليدي يقضي بأن ما يقرأه الشخص أو يشاهده وكيف يتصرف في حياته الشخصية ، هو امر يرجع بالكامل الى الاختيار الفردي. ولا يحدث اي "ضرر" لأحد أو للمجتمع طالما ان الأمر يتعلق بـ"راشدين موافقين". في حين يؤكد آخرون أن

[1]) كارل بوبر ، مصدر سابق ، ص ٨٥.
[2]) نقلا عن: المصدر نفسه ، ص ٨٦.
[3]) عبدالحسين شعبان، فقه التسامح في الفكر العربي الاسلامي ، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٦٦.
[4]) محمد بن احمد مفتي ، مصدر سابق ، ص ٣٧.

التسامح يساوي الحق في السماح بما هو "خطأ" ([1]). قد نقترح احياناً الرقابة على اساس معين ، وهو مفهوم الاساءة و الأذى ، ولا سيما في الامور التي تثير الإشمئزاز وانتهاك لحرمة القانون والاحتشام المقبول كمعايير للآداب الاخلاقية وترتكز حجة اخرى لصالح الرقابة ، على الاعتقاد بان ما يقرأه الناس، او ما يسمعونه، او يفكرون فيه ، يشكل سلوكهم الاجتماعي. كما ان التحريض على الكراهية العرقية اصبح غير قانوني في العديد من الديمقراطيات الليبرالية، على اساس انها تشجع ، او على الاقل تجيز هجمات عنصرية وتخلق مناخاً من الخوف داخل جماعات الأقليات ([2]).

تمتلك الديمقراطيات الغربية اليوم ترسانة من التشريعات تسمح لها بالاقتصاص ليس فقط من جرائم الاهانة والتشهير، بل بصورة أشمل، التحريض على الكره الديني أو العنصري ومن جهة اخرى عملت مجموعات اليمين المتطرف في تلك الديمقراطيات، معتمدة في كثير من الاحيان على " الاصولية المسيحية"، على احياء الكراهيات العنصرية ذاتها، و وجهتها ضد جماعات "اخرى" تعيش داخل حدودها ذاتها ، سواء كانت "ديانات مختلفة عنها " أو ضد جماعات مختلفة من المهاجرين قدموا من بلاد الجنوب([3]). التأثير المختلط لهذه العملية واضح: لم يسبق ابداً أن وجد الكره (العنصري أو الديني) في حوزته في عالمنا المعاصر مثل هذا العدد من (مواقع نقل ونشر سياسية عالمية). وهذا يكفي للتأكيد على ضرورة مواجهته حيثما كان ذلك ممكناً. ومع ذلك فان القوانين التي تعاقب التحريض على كره الآخرين ، مثل تلك الموجودة في بعض الديمقراطيات المتقدمة ، هي ابعد ما تكون قادرة ان تعمل بسلاسة التي تتوخاها ، لبطئ التقاضي ، الذي يثبط همة المعتدى عليه من ملاحقة المعتدي. و واقع الفكرة التي تقول عن اي حد قانوني يفرض على حرية التعبير هو من قبيل " الرقابة" غير المحتملة([4]).

وخلاصة القول ، ان هناك حدوداً للتسامح ، فالتسامح نفسه يحتاج الى حماية من الافكار والآراء المتعصبة. وبما انه فضيلة اخلاقية ، فانه يملي حدوده بنفسه كأي مثال اخلاقي. كما يجب على التسامح ان يكون تبادلياً ، يقوم على مبدأ التقابل ، ويعد التسامح السياسي شرطاً رئيساً لكل من الحرية و الديمقراطية ، والتعددية السياسية من اجل التنافس على السلطة على قدم المساواة ، وان المتسامح هو يستحق أن يتمتع بالتسامح.

---

[1]) اندرو هيوود ، مصدر سابق ، ص ٤٥٩.

[2]) المصدر نفسه ، ص ٤٦٠-٤٦١.

[3]) كريستيان دولا كامباني ، الفلسفة السياسية اليوم، ترجمة نبيل سعد ، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، مصر ، ٢٠٠٣، ص ٦٧-٦٨.

[4]) المصدر نفسه ، ص ٦٩.

المطلب الثاني: أبعاد التسامح

لقد بدأ التسامح دينياً، وقدمت له رؤى فلسفية،[واصبح في الممارسة مبدءا سياسيا] ثم اكتسب بفعل تنامي ظاهرة التعصب بعداً قانونياً واهتماما واسعا من قبل المجتمع الدولي، واصبح المرتكز الاساسي لتقدم حقوق الانسان والحريات الاساسية في الانظمة الديمقراطية.إن التسامح الديني ليس الجانب الاوحد أو الاهم من جوانب التسامح ، فهناك جوانب اخرى عديدة تتمثل في التسامح السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي ، وغياب هذه الانواع من التسامح ، واحياناً احدهما او تغييبه، قد يكون سبباً في اندلاع الاضطرابات والاتجاه نحو التعصب والعنف ([1]). و من اجل معرفة وتحديد ابعاد التسامح ، نراه مقترناً بمفاهيم مقاربة له، مثل الحرية، من حيث ارتباط الحرية بمجموعة مصطلحات، ولا سيما التسامح الديني باعتباره مظهراً من مظاهر الحرية. ومن وجهة نظر الكثيرين ، يعتبر التسامح شرطا مسبقاً رئيساً للتناغم والاستقرار الاجتماعي ، حيث يضمن العيش معاً دون ان ينتهك فريق حقوق وحريات فريق آخر ([2]).

هناك ظروف عديدة يكون فيها من الحكمة للدول ان تكون متسامحة تجاه مواطنيها. وفي بعض الظروف لا يكون التسامح مجرد مسألة حكمة بل مسألة واجب. ويفسر هذا الواجب ، بانه ينبع من حق يمتلكه المواطنون ، في ان يتم التسامح معهم. وغالباً ما ننظر الى هذا الحق على انه الحق في الحرية. يرى (لوك) ، ان كل البشر يمتلكون الحق في الحرية الطبيعية ، وان هذه الأخيرة ليست اجازة تمكن صاحبها من ان يفعل ما يحلو له ، بل هي على العكس ، الحرية مشروطة بالاخلاق " القانون الطبيعي" ([3]). لذلك ، طالما أن حقنا في الحرية الطبيعية لا يعطينا الحق في التصرف بعكس ما ينص عليه القانون الطبيعي ، فانه لا يعطينا الحق في خرق الواجب ، من حيث ان الكائنات البشرية بوصفها كائنات عاقلة ، وان العقلانية تتعلق بإرتباط الحرية الطبيعية باخلاقية القانون الطبيعي ، والتي يتم التعبير عنها بطريقتين: الاولى ، ينظر (لوك) الى العقلانية على انها ضرورية وكافية لمعرفة القانون

---

[1]) عبدالباسط عبدالرحيم عباس ، مبدأ التسامح في اطار المواثيق الدولية والتشريعات العراقية النافذة ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، (عدد خاص) كلية القانون والسياسة ، جامعة ديالى ، العراق ، ٢٠١٤، ص ٥١٤-٥١٥.

[2]) اندرو هيوود ، مصدر سابق ، ص ٤٢٩-٤٣٠.

[3]) جون لوك ، الحكومة المدنية (وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو) ، ترجمة محمد شوقي ، الدار القومية للطباعة والنشر ، مصر، (د.ت)، ص١٣-١٤.

الطبيعي ، ومن هنا تكون الكائنات العاقلة وحدها في وضع تتصرف فيه بالتناسب مع اخلاقية القانون الطبيعي ، وبالتالي تكون حرة. أما الطريقة الثانية ، فنجدها في فقرة يقول فيها(لوك): " أن العقل هو قانون الطبيعة" ([1]). وهذا يقترح علينا تلك النظرة التقليدية التي تقول بأن القانون الطبيعي هو في الاصل عقلاني ، ومن هنا فان اولئك الذين وحدهم يعيشون به ، يكونون عاقلين ، اما الضوابط التي تخيم على الحرية الطبيعية ، فليست سوى السلطة السياسية. الحرية الطبيعية هي التحرر من كافة اشكال السلطة السياسية ([2]).

وبالعودة الى بدء ، من اجل التوضيح ، عندما نشر (لوك) كتابه " رسالة في التسامح" ، لم تكن انكلترا تنعم بالسلام الاجتماعي، بل كانت مليئة بالاظطرابات الدينية، وكانت السلطة فيها تؤسس شرعيتها على الدين، وكانت تضيق باي نقد يوجه الى شرعيتها هذه. في البداية لا يشير (لوك) الى فكرة ابعاد الدين الى المجال الخاص، تلك الفكرة شاع انها من الملامح الاساسية للحداثة والتي تقضي بأن الايمان علاقة بين الانسان وربه ولا يحق لاحد التدخل فيها، ومن الواضح هذه الفكرة تستبعد دور المؤسسة الدينية، كما تستبعد صور التعبير عن الانتماء الديني في المجال العام. لكن في المقابل ، نظراً لأن اساس الايمان الديني هو الضمير، يكون الدين شأناً فردياً وليس شأناً خاصاً، بمعنى أنه يقوم بالاساس على الاعتناق الفردي، ولكن لا يعني ذلك بالضرورة انسحابه الى المجال الخاص ([3]).

ويرى (لوك) ان الدين ليس شعائر، ولكنه تنظيم لحياة الناس على اساس من الفضيلة والتقوى. فالدين عماد اساسي لقيام الحياة الاجتماعية. مع ذلك يعد (لوك) من ابرز دعاة الفصل بين الدين والدولة. فمن أجل أن يؤدي الدين دوره البَناء ينبغي ان يسود المجتمع " مبدأ التسامح". والغاية من التسامح في شكلها الاول، ألا يدعي من يمارسون الاضطهاد و القسوة انهم يفعلون ذلك لصالح العام ، وكذلك ألا يسعى آخرون لأن يجدوا في الدين مبرراً لما يمارسون من انحراف، واخيراً الا يفرض انسان على نفسه أو على غيره شيئاً بدعوى الولاء للحاكم. لذلك جاء معني معنى التسامح عند (لوك) بفرض شرط مع رفي وسياسي لايجاد مخرجاً واضحاً من الارتباكات السياسية والمآسي الأجتماعية التي تعيشها الشعوب ، و هو: " ينبغي التميز بدقة و وضوح بين الحاكم المدني و بين الدين، وتأسيس الحدود الفاصلة

[1]) توماس بالدوين ، التسامح والحق في الحرية ، في (سمير الخليل وآخرون ، التسامح بين شرق وغرب) ، ترجمة ابراهيم العريس، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٢، ص ٥٢.
[2]) المصدر نفسه ، ص ٥٣.
[3]) انور مغيث ، مصدر سابق ، ص ٢٢٠.

والعادلة بينهما. واذا لم نفعل هذا فلن تكون هناك نهاية للخلافات التي تنشأ على الدوام بين من يملكون الاهتمام بصالح نفوس البشر من جهة ، ومن يهتمون بصالح الدولة من جهة اخرى " ([1]). وبهذا يكون معنى التسامح هو منع الحاكم او الدولة من الانحياز لدين معين واجبار المواطنين على اتباعه. وبذلك اراد (لوك) من معنى التسامح على انه الفصل بين السلطة الزمنية و السلطة الدينية ([2]) ، ولهذا يعد (لوك) رائد العلمانية و واضع حجر الاساس لمبادئ الديمقراطية الدستورية ، حيث انطلق من تحليل مبادئ السلطة السياسية ليبرهن على انها غير قادرة مادياً ونفسياً على اجبار المواطنين على الاخذ بهذه العقيدة الدينية أو تلك، وانه لا قيمة لأي عقيدة إلا اذا تم اعتناقها بحرية ([3]).

والحقيقة ان مفهوم التسامح اخذ ملامح جديدة بعد ظهور فلسفة التنوير وارتبط بالعقلانية ، وبمفهوم الديمقراطية وبمبادئ الحرية والعدل والمساواة ، واخذ تسمية جديدة وهي " العلمانية " التي ظهرت كفلسفة نقدية ترفض ، من حيث المبدأ ، السيطرة الدينية ، و تعنى بدور الانسان في العالم ، و تؤكد استقلالية العقل الانساني وقدرته على معرفة وتدبير كل ما يتعلق بشؤن الانسان بالاستقلال عن الدين ، وفهمت كموقف معرفي يقوم على اساس مبادئ العقل ، وامكانية توظيفه في اي مجال من المجالات المعرفية. ثم برزت العلمانية كنظام سياسي ديمقراطي معارض للاتجاهات الاصولية التي تسعى لإقامة الدولة الدينية. هذا التطور ساعد على ظهور دولة القانون و المجتمع المدني في كثير من المجتمعات التي تحولت الى العلمانية ، وفصلت فصلاً تاماً بين السلطتين الدينية والمدنية ، و فهمت التسامح بمعناه القانوني والحقوقي الذي يتضمنه الاعلان العالمي لحقوق الانسان في مادته الثامنة عشر ، والتي تنص على ان لكل شخص الحق في حرية التفكير و الضمير والدين ([4]).

وهكذا اصبح التسامح يشكل " العمود الفقري لليبرالية" حيث ارتكز على اسس فكرية محددة وصار ينظر اليه: " كأستراتيجية محققة للوفاق والانسجام بين حرية كل الافراد في مسائل العقائد و القيم و طرق العيش وبين حرية الآخر ، و كأداة تقلل من اكراه الدولة ". وبذلك اكتسب التسامح اليبرالي المرتكز على العلمانية اهميته في العالم الغربي ، فسادت النظريات الليبرالية (التحررية) بابعادها السياسية والاقتصادية فوجد التسامح ارضية جديدة مكنته من ان يكتسب معاني جديدة ، بوصفه

[1]) للزيادة في التفاصيل ، ينظر: جون لوك ، رسالة في التسامح، مصدر سابق، ص ٢٢-٢٧.
[2]) انور مغيث ، مصدر سابق، ص٢٢١-٢٢٢.
[3]) خديجة العزيزي ، مصدر سابق ، ص ١٦٩,
[4]) المصدر نفسه ، ص ١٧٢-١٧٣.

منظومة فكرية غربية قائم على التحرر من القيود الدينية و ارساء دعائم مجتمع ليبرالي علماني. هذه المنظومة الفكرية تعبر عن حاجات نابعة من تلك البيئة ، من حيث ان فكر التسامح ولد على اثر الحروب الدينية في اوروبا ، ويعني فصل الدين عن اعمال الدولة ([1]).

ومن ناحية اخرى ادى بروز الحداثة بمفاهيمها " دولة القانون و المجتمع المدني والعلمانية " الى توسيع مفهوم التسامح ليشمل حرية التفكير ، بعد أن كان مقتصراً على حرية العبادة ، لكن هذه الحرية لا تعتبر حقاً مطلقاً ، وانما ترتبط بعبارة (في حدود القانون) ([2]) ، وبهذا يعبر الانسان عن رأيه وفق سياق منظم لا يمس بالنظام العام والمصلحة العليا للوطن ، ولا يسيء الى سمعة الآخرين ، ولا يتعرض الى الاخلال بالآداب العامة و الدين ، ولا يحرض على العنف و ترويج الافكار والاتجاهات العدائية المبنية على اساس عنصري ، او طائفي ، ومن هنا يأتي دور السلطة في تحقيق التوازن بين حرية التعبير والمسؤليات المترتبة عليها عن طريق سن قوانين تحمي المواطنين وسمعتهم ، و بهذا ترتبط حرية التعبير بصراع الحقوق والواجبات والمسؤليات ، بدلاً من أن تكون مرتبطة مع مصالح (سواء مالكي وسائل الاعلام أو مصالح القيادة السياسية ذات المفاهيم المتغيرة). فالتسامح كمفهوم يتضمن القدرة على ايقاع العقوبة الى جانب القرار الواعي بعدم استخدام تلك القدرة. كما يستخدم مصطلح التسامح عادة للاشارة الى الممارسات الجماعية غير المبررة في أي مجال كان وهي نادراً ما تفسح المجال للتصرفات العنيفة ([3]).

و هناك بعداً آخر للتسامح فيما يخص موضوعة التعددية والديمقراطية، من حيث التعددية هي تصور اخلاقي وسياسي وارد في المجتمعات المكونة من افراد وجماعات حرة في عدم الانصياع لقناعات ثقافية واخلاقية وسياسية ودينية وفلسفية ، ولكنها مع ذلك ترغب في الحياة معا ومن ثم تقبل قواعد تحقق هذه الرغبة ([4]). وان مفهوم التعددية يأخذ اشكالاً دينية ، وثقافية، وعرقية ، وسياسية. وقد تم

---

[1]) محمد بن احمد مفتي ، مصدر سابق، ص٢٨-٣٠.

[2]) ابراهيم اعراب ، التسامح واشكاله المرجعية في الخطاب العربي ، مجلة المستقبل العربي ، (العدد ٢٢٤، تشرين الاول ١٩٩٧)، ص٥٠.

[3]) يوسف ذياب مراد ، مصدر سابق ، ص ٨٣.

[4]) مراد وهبه، المعجم الفلسفي، دار قباء، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٩٨. وتعرف التعددية ايضا: هي الحق المشروع في الاختلاف، وان التعددية كمفهوم ليبرالي ينظر الى المجتمع على انه متكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة ذات مصالح مشروعة متفرقة. ويذهب اصحاب هذا المفهوم الى ان التعددية والاختلاف يحول دون

الربط بين التسامح والتعددية والديمقراطية في وثيقة اعلان مبادئ التسامح التي اعتمدها المؤتمر العام للدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة للتربية و العلوم والثقافة (اليونسكو) في الدورة الثامنة و العشرون (٢٥ تشرين الاول – ١٦ تشرين الثاني) ١٩٩٥. وجاء في الديباجة: " نحن شعوب الامم المتحدة ، وقد آلينا على انفسنا ان ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ، ان نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الاساسية للانسان و بكرامة الفرد و قدره في سبيل هذه الغايات اعتزمنا أن نأخذ انفسنا بالتسامح وأن نعيش معاً في سلام و حسن الجوار "([1]).

كما وسبق أن نصت على ذلك مواد الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، حيث اكدت المادة (١٨) منه على حرية التفكير والضمير والدين ، والمادة (١٩) تؤكد على حرية الرأي والتعبير ، بينما اكدت المادة (٢٦) على أن التربية يجب ان تهدف الى تنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العرقية والدينية. فضلاً عن وجود الكثير من الوثائق التقنينية الدولية ذات الصلة ، منها ، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري ، والاعلان الخاص بالقضاء على جميع اشكال التعصب والتمييز القائمين على اساس الدين والمعتقد ، والاعلان الخاص بحقوق الاشخاص المنتمين الى الاقليات القومية والاثنية والدينية و اللغوية ، وغيرها من الاعلانات والمواثيق والاتفاقيات التي تضع في اعتبارها التسامح ، نظراً لتزايد مظاهر عدم التسامح ، واعمال العنف والارهاب والاستبعاد والتهميش والتمييز ضد الاقليات ، واعمال الترهيب التي ترتكب ضد اشخاص يمارسون حقهم في حرية التعبير عن الرأي ، وهي اعمال تهدد توطيد دعائم السلام والديمقراطية ([2]). وقد حدد اعلان المبادئ بشأن التسامح ، في المادة الاولى منه معنى التسامح إذ جاء فيها ([3]):

تمركز الحكم ويساعد على تحقيق المشاركة وتوزيع المنافع. ينظر: عبدالوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج ١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٠، ص ٧٦٨.

[1]) التسامح في يومه العالمي ، مركز المعلومة ، متاح على موقع كلمة في ٢٠١٤/١١/١٩ Kalema.net/File/F:/sss/Kalema.net.htm

[2]) المصدر نفسه.

[3]) عبدالباسط عبدالرحيم عباس ، مصدر سابق ، ص ٥١٧-٥١٨.

١. ان التسامح يعني احترام وقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا و لأشكال التعبير و الصفات الانسانية لدينا. وتعزيز التسامح بالمعرفة والانفتاح والاتصال. انه الوئام في سياق الاختلاف ، انه واجب اخلاقي وسياسي و قانوني ، وهو الفضيلة التي تيسر قيام السلام.

٢. إن التسامح لا يعني المساواة أو التنازل أو التساهل ، بل هو اتخاذ موقف ايجابي فيه اقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الانسان الاساسية المعترف بها عالمياً ، و هو ممارسة ينبغي ان يأخذ بها الافراد والجماعات والدول.

٣. إن التسامح مسؤلية تشكل عماد حقوق الانسان والتعددية و الديمقراطية و حكم القانون.

٤. لا تتعارض ممارسة التسامح مع احترام حقوق الانسان، ولذلك فهي لا تعني تخلي المرء عن معتقداته، بل تعني أن المرء حر بالتمسك بمعتقداته ، وانه يقبل ان يتمسك الآخرون بمعتقداتهم ، وان التسامح يعني الاقرار بان البشر المختلفين لهم الحق في العيش بسلام.

وهذا الاعلان حدد دور الدولة في مادته الثانية التي اكدت على العدل و عدم التمييز في التشريعات و بانفاذ القوانين ، واتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية لكل شخص وان تصوغ تشريعات جديدة لضمان المساواة في المعاملة وتكافوء الفرص. كما أكدت المادة الثالثة من الاعلان على الابعاد الاجتماعية للتسامح ، من حيث انه امر جوهري في العالم الحديث في (عصر العولمة) ، ولما كان التنوع ماثلاً في كل بقاع العالم ، فان تصاعد حدة عدم التسامح والنزاع بات خطراً يشمل العالم بأسره. وان جهود تعزيز التسامح يجب ان تبذل في المدارس و الجامعات وفي المنزل ومواقع العمل. وبامكان وسائل الاعلام ان تضطلع بدور بناء في نشر قيم التسامح. و كذلك يؤكد الاعلان على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان التساوي في الكرامة والحقوق للافراد و الجماعات حيثما اقتضى الامر ذلك ، و ايلاء اهتمام خاص للفئات المستضعفة التي تعاني من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي ، لضمان شمولها بحماية القانون وانتفاعها بالتدابير الاجتماعية ، وضمان اصالة ثقافتها و قيمها ، ومساعدتها على التقدم والاندماج ([1]). اما المادة الرابعة من الاعلان فقد اكدت على التعليم ، من حيث انه انجع الوسائل لمنع اللاتسامح ، واول خطوة في مجال التسامح هو تعليم الناس الحقوق والحريات التي يتشاركون فيها لكي نحترمها ونحميها. وينبغي ان تسهم السياسات التعليمية في تعزيز التفاهم و التضامن والتسامح بين الافراد و

[1]) التسامح في يومه العالمي ، مصدر سابق.

الجماعات الاثنية والثقافية والدينية واللغوية و فيما بين الامم. وبذلك تم الاعلان رسمياً يوم السادس عشر من تشرين الثاني من كل سنة يوماً دولياً للتسامح([1]).

وبعد ذلك ، اخذ التسامح اهتماما اوسع في اروقة الامم المتحدة ، ففي عام ١٩٩٥ ، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها (٢١٣/٤٩) سنة الامم المتحدة للتسامح ، وكذلك قرارها (١٥١/٥٣) لعام ١٩٩٩ (متابعة سنة الامم المتحدة للتسامح) ، وأكد اعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على ان هناك قيم اساسية ذات أهمية العلاقات الدولية ، ومن هذه القيم هي التسامح([2]).

كما اكدت الجمعية العامة للامم المتحدة في قرارها (١٤٩/١٦) لعام ٢٠٠٧ ، و (٢٢٠/٦٢) لعام ٢٠٠٨ ، و (٢٤٠/٦٥) لعام ٢٠١١ ، و (٢٢٦/٦٦) لعام ٢٠١٢ ، على اهمية التسامح بين الشعوب و سبل تعزيزه ، وبذل الجهود العالمية من أجل القضاء على العنصرية ، والتوعية بجميع الثقافات والحضارات والديانات والتسامح ازائها ، ونبذ الكراهية القومية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على العنف ، و اكدت تلك القرارات على تشجيع الانشطة الرامية الى تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان من اجل تعزيز الاستقرار الاجتماعي واحترام التنوع لتحقيق السلام ([3]).

إن المفهوم المعاصر للتسامح يقوم على مباديء حقوق الانسان العالمية و الديمقراطية والسلام ، والتي ارتقت بالتسامح الى صورة قيمة قانونية تتطلب الحماية من قبل المجتمع الدولي ، وهذا المفهوم المعاصر يتضمن قبول التنوع واختلافات ثقافات عالمنا واحترام هذا التنوع ، وللتسامح موقف يقوم على الاعتراف بالحقوق و الحريات الاساسية للآخر، وان التسامح هو مفتاح حقوق الانسان والتعددية السياسية و الثقافة الديمقراطية ، وان تطبيق التسامح يعني ضرورة الاعتراف لكل فرد بحقه في حرية اختيار معتقداته ، والقبول بأن يتمتع الآخر بالحق نفسه ، ولا احد يفرض آرائه على الآخرين([4]).

ومن ما سبق يمكن القول ، ان التصور الجديد للتسامح المرتبط بحقوق الانسان والديمقراطية والسلم، جعل مفهوم التسامح يتجاوز حدود الدين والفرد ، ليصبح قبول الآخر على اختلافه والاعتراف بحقوقه في الوجود. وأن قيام التسامح يقتضي الاقرار بأهمية التعددية المبنية على احترام التنوع الثقافي لضمان الحريات الاساسية وترسيخ الديمقراطية، فحقوق الانسان رهينة قناعة الفرد بالتسامح ، ورهينة تنظيم المجتمع على اساس التسامح.

---

[1]) المصدر نفسه.

[2]) عبدالباسط عبد الرحيم عباس ، مصدر سابق ، ص ٥٢١-٥٢٢.

[3]) المصدر نفسه ، ص ٥٢٢-٥٢٣.

[4]) هديل سعدي موسى ، فلسفة التسامح و حضورها في عمق التجربة الانسانية ، في (مجموعة باحثين، التسامح في الفكر الفلسفي والديني) ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٤، ص ٢٨٠-٢٨١.

الخاتمة

ان وجود التسامح يعزز من السلم الاهلي والمصالحة الوطنية والاندماج ، من حيث ان المجتمع كله يتحمل مسؤلية في توطيد ثقافة التسامح واحترام الآخر، وقبول الاختلاف، ونبذ الكراهية وسياسات التهميش والعنف والاقصاء ، وتدعيم ثقافة التفاهم والحوار و قبول الرأي الآخر.

ويمكن أن نستنتج من ثنايا البحث الآتي:

١. لقد تبلور فكر التسامح أبتداءً من " سياسة التسامح الديني" ، والتي نشأت كرد فعل على الحروب الدينية في اوروبا ،واضحت قيمة التسامح هي المخرج من الحروب الاهلية ، واصبحت بالتدريج العمود الفقري لليبرالية ، وصار ينظر الى التسامح على انه سياسي وعرقي واثني و قومي واجتماعي.

٢. قضية التسامح لا تنحصر في حرية الرأي فحسب، بل تمتد الى السلوك الاجتماعي و السياسي، وانه اداة للأدارة الاجتماعية.

٣. أن نشر مبادئ التسامح وسيادة روح الحق في الاختلاف ، تتطلب اعادة التفكير في الموروث الثقافي، واعادة بناء العلاقة بين الثقافة والدولة و بين المجتمع والسلطة وبين الحكومة والمعارضة ، وهي مسؤلية جماعية و فردية.

٤. التسامح ليس لصيقاً بتراث أو مجتمع معين ، انه يمتد عبر العصور و ان النقاش حول الحرية، يتمركز على فكرة التسامح ، بصفته مثل اخلاقي ، ومبدأ اجتماعي ، يهدف الى الاستقلال الشخصي ، لينشيء مجموعة من القواعد تبين كيفية تفاعل البشر فيما بينهم.

٥. التسامح هو استعداد نفسي و سلوك ناتج عن هذا الاستعداد ، لتفهم رأي و موقف الآخرين المغايرين لنا ، واتخاذ الموقف المتفهم لطبيعة و معتقدات و سلوك الآخرين. كما انه فضيلة اجتماعية ومبدأ سياسي يسمح بالتعايش السلمي للافراد والجماعات التي تحمل رؤى متباينة، و ان تبني سياسات التسامح و التعايش تؤدي الى قيام " المجتمع المفتوح"الذي يقبل الآراء المختلفة و ترسيخ القوانين و المؤسسات التي تسمح لذوي الرؤى و المصالح المختلفة بالعيش معاً في سلام.

٦. ان الاهتمام بمفهوم التسامح و فكرته في المجتمعات الغربية ، ادى الى فصل الديني عن السياسي وارساء دعائم مجتمع مدني – سياسي ، واصبح ذلك فيما بعد ، مطلباً اساسياً لدعاة التسامح من الليبراليين العلمانيين.

٧. هناك حدود للتسامح، انه مقيد وليس مطلق، ويجب ان يكون تبادلياً، ويقوم على مبدأ التقابل. كما ان فكرته ترتكز على " النسبية".

٨. للتسامح ابعاد ، فقد بدأ دينياً ، ثم اكتسبت بعداً سياسياً واجتماعيا وقانونياً. لذلك نراه مقترناً بمفاهيم مقاربة له ، من ابرزها الحرية ، واخذ ملامح جديدة ، وارتبط بالعقلانية و بمفهوم الديمقراطية ، وبمبادئ العدالة والمساواة ، ودولة القانون ، والمجتمع المدني ، والعلمانية ، ليشمل الديمقراطية التعددية.

٩. ان فكرة التسامح، تساعد على بناء مجتمع ديمقراطي تعددي يرتكز على حيادية الدولة التي تكون السلطة فيها حامية لنظام الحريات، وليس حامية لتفسير معين من الحقائق المختلف عليها.

قائمة المصادر والمراجع

اولا: الموسوعات والمعاجم:

١- اندريـة لالانـد ، موسـوعة لالاندالفلسـفية ، المجلـد الثالـث ، تعريـب خليـل احمـد خليـل ، منشورات عويدات، بيروت، ٢٠٠١.

٢- عبدالرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، الجزء الثالث، مؤسسة ذي القربى للنشر، ايران، ٢٠٠٦.

٣- عبدالمنعم الحفني، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ٢٠٠٠.

٤- عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة،ج١،المؤسسة العربية للدراسات والنش،بيروت،١٩٩٠.

٥- مراد وهبه، المعجم الفلسفي، دار قباء، القاهرة، ٢٠٠٧

٦- موسوعة المفكرين السياسين في القرن العشرين ، تحرير روبرت بنيويك و فيليب غرين ، ترجمة مصطفى محمود ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١٠.

ثانيا: الكتب العربية والمعربة:

١-احسان عبدالهادي النائب ، توماس هوبز و فلسفته السياسية ، منشورات مكتب الفكر والتوعية ، السليمانية ، ٢٠١٢.

٢-اندرو هيوود،النظرية السياسية:مقدمة،ترجمة لبنى الريدي،المركز القومي للترجمة ، القاهرة،٢٠١٣.

٣-ايمانويل كانط ، مشروع للسلام الدائم ، ترجمة عثمان امين ، دار المدى ، العراق، ٢٠٠٧.

٤-توماس هوبز ، الليفياثان ، ترجمة ديانا حرب و بشرى صعب ، دار الفارابي ، بيروت ،٢٠١١.

٥-جوزيف لوكلير ، تأريخ التسامح في عصر الأصلاح ، ترجمة جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٩.

٦-جون رولز، نظرية في العدالة، ترجمة ليلى الطويل، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١١.

٧-جون رولز ، قانون الشعوب ، ترجمة محمد خليل ، المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة، ٢٠٠٧.

٨-جون رولز ، العدالة كانصاف، اعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج اسماعيل ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، ٢٠٠٩.

٩-جون ستيوارت ميل ، الحرية ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٦.

١٠-جون لوك ، الحكومة المدنية (وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو) ، ترجمة محمد شوقي ، الدار القومية للطباعة والنشر ، مصر، (د.ت).

١١-جون لوك، رسالة في التسامح،ترجمة عبدالرحمن بدوي، معهد دراسات عراقية، العراق، (د.ت).

١٢-عبدالحسين شعبان، فقه التسامح في الفكر العربي الاسلامي ، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٥.

١٣-عبدالسلام البغدادي،السلم الوطني (المدني)دراسة اجتماعية سياسية،بيت الحكمة،بغداد ، ٢٠١٢.

١٤-على عبود المحمداوي ، الفلسفة السياسية ، دار الروافد (ناشرون) ، بيروت، ٢٠١٥.

١٥-كريستيان دولا كامباني ، الفلسفة السياسية اليوم، ترجمة نبيل سعد ، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، مصر ، ٢٠٠٣.

١٦-فولتير رسالة في التسامح ، ترجمة هنرييت عبودي ، دار بترا، دمشق، ٢٠٠٩.

١٧-نور الدين علوش ، اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، دار الروافد (ناشرون) ، بيروت ، ٢٠١٣.

البحوث:

١-ابراهيم اعراب، التسامح واشكاله المرجعية في الخطاب العربي، مجلة المستقبل العربي ، (ع٢٢٤، تشرين الاول ١٩٩٧).

٢-الفرد.ج. أيير ، منابع اللاتسامح، في (سمير الخليل وآخرون، التسامح بين شرق وغرب) ، ترجمة ابراهيم العريس ، دار الساقي ، بيروت ، ١٩٩٢.

٣-انور مغيث ، التسامح مؤسسات الدولة أم ثقافة الشعب ، في (مجموعة باحثين ، التسامح في الفكر الفلسفي والديني) ، اعداد هديل سعدي موسى ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٤.

٤-بيتر ب. ليكولسون، التسامح كمثال اخلاقي، في (سمير الخليل وآخرون، التسامح بين شرق وغرب) ، ترجمة ابراهيم العريس، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٢.

٥-توماس بالدوين ، التسامح والحق في الحرية ، في (سمير الخليل وآخرون ، التسامح بين شرق وغرب) ، ترجمة ابراهيم العريس، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٢.

٦-خديجة العزيزي ، التسامح والدولة الدينية ، في (مجموعة باحثين ، التسامح في الفكر الفلسفي والديني) ، اعداد هديل سعدي موسى ، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠١٤.

٧-سمير الخليل ، التسامح في اللغة العربية ، في (سمير الخليل وآخرون ، التسامح بين شرق وغرب) ، ترجمة ابراهيم العريس، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٢.

٨-عبدالله بريمي، بول ريكور من فلسفة الارادة الى مسارات الاعتراف، في (مجموعة باحثين ، الفلسفة الغربية المعاصرة) ، ج٢، اشراف وتحرير علي عبود المحمداوي ، منشورات الاختلاف ، الجزائر ،٢٠١٣.

٩-عبدالباسط عبدالرحيم عباس، مبدأ التسامح في اطار المواثيق الدولية والتشريعات العراقية النافذة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، (عدد خاص) كلية القانون والسياسة، جامعة ديالى، العراق ، ٢٠١٤.

١٠-عفيف عثمان ، المقاربة الفلسفية المعاصرة لمفهوم التسامح ، في (مجموعة باحثين ،التسامح في الفكر الفلسفي والديني)، أعداد هديل سعدي موسى ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٤.

١١-كارل بوبر ، التسامح والمسؤولية الفكرية ، في (سمير الخليل وآخرون ، التسامح بين شرق وغرب) ، ترجمة ابراهيم العريس ، دار الساقي ، بيروت ، ١٩٩٢.

١٢- محمد الشيخ ، مسألة التسامح في الفلسفة المعاصرة ميخائيل فالترز انموذجاً ، في (مجموعة باحثين ، في الفكر الديني والفلسفي) ، اعداد هديل سعدي موسى ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٤.

١٣-هديل سعدي موسى ، فلسفة التسامح و حضورها في عمق التجربة الانسانية ، في (مجموعة باحثين، التسامح في الفكر الفلسفي والديني) ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٤.

١٤-يوسف ذياب عواد ، التسامح ما بين الدين والسياسة ، في (مجموعة باحثين، الدين والسياسة والديمقراطية) ، اعداد وتحرير رفيق المصري ، مركز حقوق الانسان والمشاركة الديمقراطية-شمس، أيلول، ٢٠٠٧.

مواقع على الانترنت:

١- محمد بين أحمد مفتي ، نقد التسامح الليبرالي، شبكة الفكر ، موقع على الانترنت،: www.alfeker.net

٢- التسامح في يومه العالمي ، مركز المعلومة ، متاح على موقع كلمة في ٢٠١٤/١١/١٩ Kalema.net/File/F:/sss/Kalema.net.htm

الملخص

النقاش حول العالم الحقيقي للحرية، كثيرا مايتمركز على فكرة التسامح، باعتبارها فضيلة اخلاقية. ويعد مبدأ التسامح من أهم ركائز المجتمع الديمقراطي، لما له من مفاهيم تتعلق بالحريات الفردية والجماعية، وارتباطه بفكرة حقوق الانسان الاساسية، ويساعد على احترام حقوق الآخرين من اجل التعايش بسلام، فضلا عن تحقيقه الاستقرار السياسي والاجتماعي. ان التسامح يعني الاعتراف بتعدد الثقافات، ونشر ثقافة التسامح تؤدي الى بناء قواعد وقوانين تساعد على بناء الدولة المدنية، فضلا عن تعزيز السلم الأهلي والاندماج، وقبول الاختلاف، وذلك من خلال التفاهم والحوار وقبول الرأي الآخر

پوختە

هەر کە باس دێتە سەر باسی ئازادی و جیهانی ئازاد ، بیرۆکەی لێبوردەیی وەك فەزیلەیەکی مۆراڵی دەبێت بە چەقی دیالۆگ و گفتوگۆکان. لێرەوە پرنسیپی لێبوردەیی بە گرنگترین پایەکانی کۆمەڵگای دیموکراسی دەژمێردرێت ، ئەویش بەهۆی پەیوەست بوونی لەگەڵ کۆمەڵێ پرنسیپی تایبەت بە ئازادییە تاکەکەسی و ئازادییە گشتییەکان و پەیوەستبونی بە بیرۆکەی مافە بنەرەتییەکانی مرۆڤ ، وە هەروەها یاریدەدەر دەبێت بۆ زیاتر ڕێزگرتنی بەرامبەر ، ئەویش لە پێناو هێنانە ئارای ژیانێکی پڕ لە ئاشتی ، جگە لە هێنانە ئارای سەقامگیری سیاسی و کۆمەڵایەتی. لێبوردەیی بە واتای دانپیانان بە فرەیی کلتوری ، و بڵاوبونەوەی کلتوری لێبوردەیی ئەبێتە هۆی بنیادنانی یاسا و ڕێسایەك کە یارمەتیدەردەبێت بۆ بنیادنانی دەوڵەتی مەدەنی ، ئەمە لە لایەك ، لە لایەکی تریشەوە پاڵپشتە بۆ پێکەوەژیان و پێکەوەگونجان و پەسەندکردنی جیاوازییەکان ، ئەویش لەڕێی تێگەیشتن لە بەرامبەر و دیالۆگ و پەسەندکردنی رای بەرامبەر.

ABSTRACT

The debate about the real world of freedom, often based on the idea of tolerance as a moral virtue. The principle of tolerance, one of the most important pillars of a democratic society, because of its concepts related to individual and collective liberties, and its association with the idea of fundamental human rights, and helps to respect the rights of others in order to coexist peacfully, as well as to achieve political and social stability. That tolerance means recognizing the multiplicity of cultures, and the culture of tolerance leading to building rules and laws of the civil state, as well as strengthening civil peace and integration, and acceptance of differences, through dialogue and mutuel understandig and acceptance of the other opinion.